مجموعة عمل
اقتصاد سوريا
SYRIAN ECONOMIC TASK FORCE

SEF
المنتدى الاقتصادي السوري
Syrian Economic Forum

الخارطة الاقتصادية لسوريا الجديدة

قطاع الزراعة

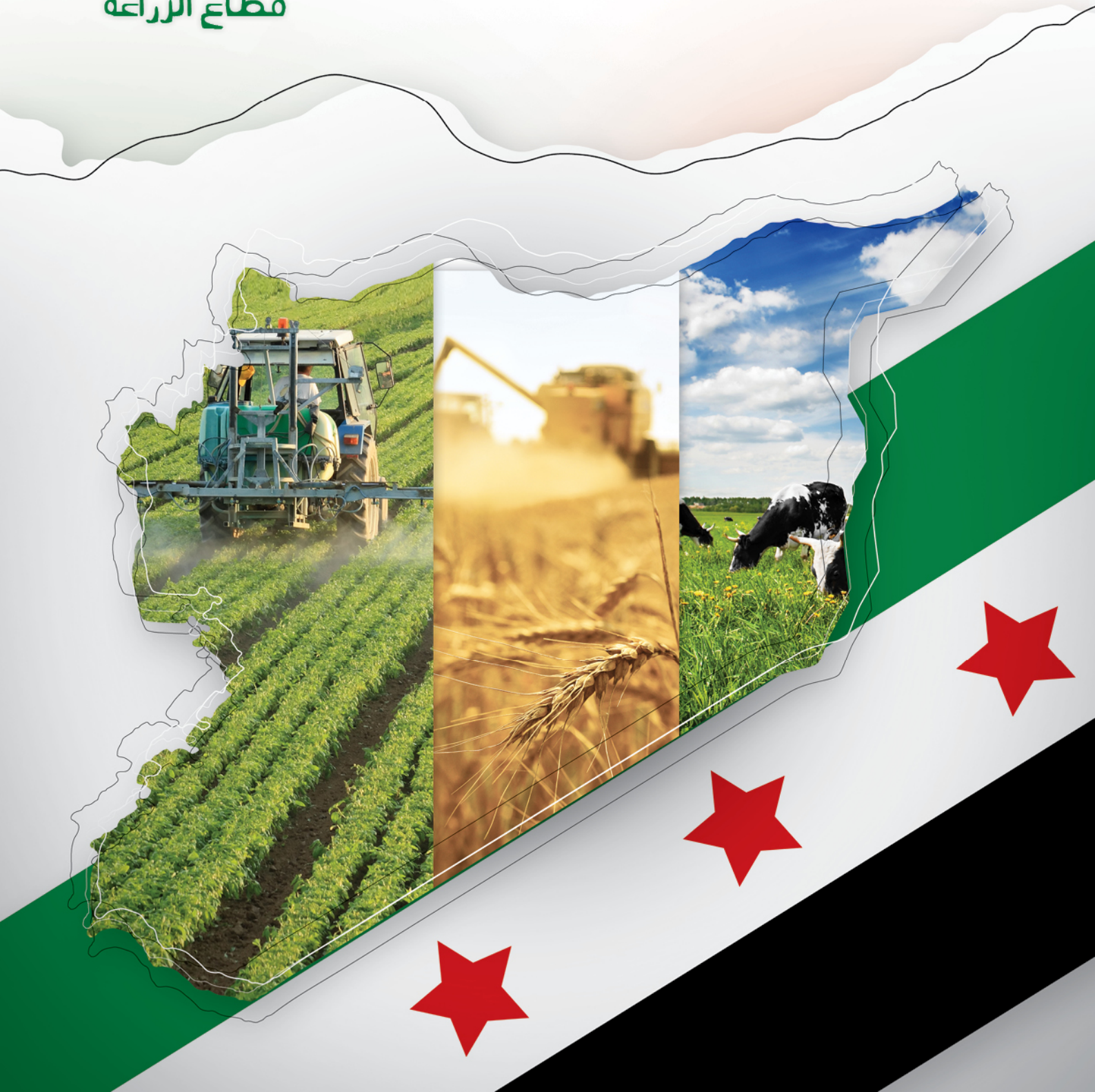

مجموعة عمل اقتصاد سوريا. جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة© ٢٠١٣

لا يجوز – دون الحصول على إذن خطي من مجموعة عمل اقتصاد سوريا – استخدام أي من المواد التي يتضمنها هذا التقرير، أو استنساخها أو نقلها، كليا أو جزئيا، في أي شكل وبأي وسيلة، سواء بطريقة إلكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها.

مجموعة عمل اقتصاد سوريا
www.syrianeconomic.org

المنتدى الاقتصادي السوري
www.syrianef.org

إهداء

مجموعة عمل اقتصاد سوريا تهدي هذا المشروع الوطني إلى الشعب السوري الأسطوري الذي سطّر أعظم آيات التضحية من أجل الكرامة والحرية والحكم الرشيد، وتضع بين يديه دراسة اقتصادية توعوية كي يدرك أهلنا الطاقات الكامنة لاقتصاده الغني، وبذلك يكون بين أيديهم مادةً أولية تُمكّنهم من معايرة أداء الحكومات القادمة على أساسها، لأن على الشعب أن يستعيد مكانته الحقيقية في صناعة القرار ومراقبة تطبيقاته.

كلمة شكر لابد منها

لم يكن لعمل مجموعة عمل اقتصاد سوريا و لا لمشروع الخارطة الاقتصادية لسوريا الجديدة أن يرى النور لولاتوفر البيئة الحاضنة له، حيث أن هنالك الكثير من الأشخاص الذين وقفوا إلى جانب المشروع وعلى رأسهم الصديق الدكتور مازن صواف الذي لم يألُ جهدا في الدعم المادي والمعنوي كمساهمة منه في الثورة السورية المباركة، وكذلك الصديق الأستاذ أيمن قصاب باشي.

الشكر الكبير للمنتدى الاقتصادي السوري في تونس والأعضاء الشباب الرائعين في مجلس إدارته الذين لم أرَ منهم إلا الدعم الكبير من أجل إنجاح هذا المشروع.

وكذلك لابد من شكر فريق مجموعة عمل اقتصاد سوريا الذين ساهموا في ورشات العمل كالصديق الأستاذ إبراهيم ميرو والصديقة المخلصة السيدة فرح الأتاسي، وكذلك الشكر لمساهمة الجانب الألماني والإماراتي في دعم ورشات العمل التي أنضجت أبحاث أوراق العمل الخاصة بالقطاعات الاقتصادية وعلى رأسهم معاون وزير الخارجية الإماراتية للشؤون الاقتصادية سعادة خالد الغيث وفريقه الرائع، والأستاذ يورغان كوخ وفريقه المتفاني، وكذلك الشكر لممثلي كل الدول الذين حضروا ورشات العمل بما فيها الإمارات وألمانيا وفرنسا وتركيا والولايات المتحدة واليابان وبريطانيا والسوق الأوربية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي وقطر والسعودية وجامعة الدول العربية وهولندا وإيطاليا، وطبعاً كانت لمشاركة الشخصيات المعارضة الوطنية للمؤتمرات التي ساهمنا فيها مع مجموعة أصدقاء الشعب السوري المعني بإعادة إعمار سوريا والتي ترأسها ألمانيا والإمارات العربية المتحدة، ومن تلك الشخصيات الصديق الأستاذ سمير النشار، والصديق الدكتور عبد الباسط سيدا والأستاذ الغالي جورج صبرا، وطبعاً لاأنسى دعم الأستاذ معاذ الخطيب، كما أن الشكر واجب لممثلي المجالس القضائية، وممثلي المجالس المحلية الذين أرسلوا طواقمهم لحضور الورشات الاقتصادية التي أسهمت في تطوير الأبحاث.

مجموعة عمل اقتصاد سوريا

كلمة منسق المجموعة

عندما بدأت الثورة السورية المباركة بالبزوغ في آذار ٢٠١١ امتطى الوطنيون الشرفاء من أصحاب الأقلام أحصنتهم وهمّوا للذود عن ثورة الكرامة والعزة، لمساندة أخوتهم على الأرض، وكلٌّ نافح عنها من ثغره، فمنهم من كتب في حقل السياسة ومنهم في التاريخ ومنهم في الثقافة الدينية ومنهم في الاجتماع ومنهم في الاستراتيجية العسكرية، وكان لي شرف التصدي مع غيري من الاقتصاديين للثغر الاقتصادي، فكتبت مقالتي بعد شهرين من الثورة بعنوان "الخطاب الاقتصادي للثورة السورية" محاولاً التأكيد على أن بوصلة الثورة واضحة وأن الثورة تعرف ماذا تريد اقتصادياً، فهي ثورة تتطلع لملامح اقتصاد الحكم الرشيد، والحرية الاقتصادية، والعدالة، وتؤمن أن التنمية الاقتصادية غايتها الأسمى هو الإنسان، لالليبرالية متوحشة ولاإدارة مركزية محنطة، إنما نظام اقتصادي يهتم بالطبقة الأقل حظا في المجتمع، ويقوي ويفعل القطاع العام المنتج، ويضع برامج إدارية لتأهيل المترهل منها، ويؤمن أن القطاع الخاص هو قاطرة التنمية الاقتصادية، التي تخلق فرص العمل وتشجع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويؤمن بالشراكة مع العالم للعمل على وضع سوريا في مصاف الدول الصاعدة.

لقد بذل فريق مجموعة عمل اقتصاد سوريا جهود مضنية من أجل وضع مسألة الاقتصاد السوري وإعادة الإعمار على مائدة بحث الدول الصديقة، وكان أن خرجت من مؤتمر أبوظبي مجموعة عمل اقتصاد سوريا المعنية بإعادة إعمار سوريا والتي تراسها ألمانيا والإمارات، وأقيمت ثلاثة مؤتمرات هامة في أبوظبي ٢٤ مايو/أيار ٢٠١٢ وحضر ذلك المؤتمر ٥٩ دولة و٧ منظمات دولية، وفي ٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ في برلين حيث حضر ممثلين عن ٦٤ دولة و١٠ منظمات دولية، ومن ثم قمنا مع المجموعة بإعداد مؤتمر "الشراكة للاستثمار في سوريا المستقبل" في دبي ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني حيث حضر مايزيد عن ٥٠٠ رجل أعمال سوري ودولي وتعهد رجال الأعمال السوريين بالاستثمار في سوريا بأكثر من ٥ مليار دولار بعد توفر الحد الأدني من الأمن.

أقيمت عدة ورشات عمل خلال تلك الفترة، وكان الهم الذي راودني هو كتابة الخارطة الاقتصادية لسوريا الجديدة في أكثر من خمسة عشر ١٥ قطاعاً حيوياً، لتكون بمثابة المشروع الوطني الذي يقدم هدية لرؤساء الحكومات، ويوضع في عهدة الشعب السوري كي يعرف إمكانية الاقتصاد السوري ولايطالب بأقل منها، فهو مشروع وطني تنموي وتوعوي في آن معاً، ولعل أهم ورشات الأعمال التي أقيمت كانت في غازي عنتاب التركية ١٨ فبراير/شباط ٢٠١٣ حيث أقيمت ستة ورشات عمل متخصصة حضرها خبراء سوريون ودوليون وكذلك متخصصون عن المجالس المحلية في مجالات المياه والزراعة والتشريعات الاقتصادية والمالية، والإسكان، والسياسة النقدية والمالية، والتعليم والعمالة.

والتقرير الذي بين أيديكم هو واحدٌ من تلك التقارير التي نوقشت في تلك الورشة وراجعها الكثير من الخبراء على رأسهم الصديق الأستاذ أسعد مصطفى وزير الزراعة السوري الأسبق الذي وضع ملاحظاته القيمة على التقرير مشكوراً.

منسق مجموعة عمل اقتصاد سوريا

د.أسامة قاضي

الرؤية الإقتصادية لسوريا الجديدة

اجتماع كبار مسؤولين مجموعة أصدقاء سوريا المعنية بإعادة بناء الاقتصاد السوري
أبوظبي ٢٤ مايو ٢٠١٢

نتطلع في سورية الجديدة إلى استئناف سير النشاط الاقتصادي وذلك من خلال:

١. التركيز على استمرار وحماية الخدمات العامة المهمة، والحساسة مثل المياه النظيفة، الكهرباء، والمرافق العامة كوسائل المواصلات، والتعليم، والصحة.
٢. حماية المنشآت، والمرافق العامة، والخاصة لاسيما في المرحلة التي تَلي سقوط النظام مباشرة.
٣. إعادة بناء المدن السورية التي دمّرها النظام خلال حربه على الشعب السوري.
٤. محاربة التضخم، ودعم استقرار العملة السورية.
٥. نتطلع في سورية الجديدة إلى صون عمل وفعالية الخدمات والمنشآت العامة من خلال:
٦. الاستمرار في دفع الرواتب للموظفين في القطاع العام من خلال دعم الميزانية من المانحين الدوليين، واستئناف الصادرات، وزيادة الدخل العام عن طريق تحصيل الضرائب.
٧. تحسين كفاءة العاملين في القطاع العام، والحفاظ على الخبراء المؤهلين في كل القطاعات الإدارية.
٨. ستؤسس سورية الجديدة لدولة القانون وتشجيع الحكم الصالح الرشيد من خلال:
٩. تعزيز مبادئ الشفافية، والمحاسبة.
١٠. محاربة الواسطة، والمحسوبية، والفساد.
١١. ضمان استعادة الممتلكات، والأموال المنهوبة من قبل النظام السابق للدولة السورية.
١٢. ضمان حق كل مواطن سوري في المحاكمة العادلة أمام قضاء عادل ونزيه، مع ضمان التطبيق العادل والناجز للأحكام القضائية.
١٣. تطوير نظام ضريبي يقوم بتحصيل، وإعادة توزيع العائدات تماشياً مع الأهداف الوطنية.
١٤. تشجيع اللامركزية، والتنمية الاقتصادية المحلية للبلديات على مستوي كافة المدن السورية.
١٥. نتطلع في سورية الجديدة لإعادة وصول الموارد، والبضائع والخدمات السورية للأسواق العالمية، من خلال:
١٦. العمل مع شركائنا الدوليين لضمان رفع العقوبات الاقتصادية فور سقوط النظام الحالي.
١٧. تعزيز وتفعيل العلاقات التجارية مع دول الجوار، ومع الشركاء التجاريين ذات المكانة في الاقتصاد والسوق العالمي.

نتطلع في سورية الجديدة لتقوية ودعم القطاع الخاص من خلال:

١. تطبيق سياسات التنافسية، وإجراءات الشفافية.
٢. إصلاح القطاع المالي لتهيئة البيئة الاستثمارية، ليبدأ رجال الأعمال السوريين أعمالهم أو يبدأوا بتوسيعها.
٣. تركيز الاهتمام على احتياجات، ودعم المشروعات الصغيرة، والمتوسطة.
٤. ضمان المسئولية الحكومية، والاجتماعية لإعادة بناء القطاعات المملوكة للدولة.
٥. خلق مناخ استثماري لتشجيع الاستثمارات المحلية، والخارجية.
٦. تشجيع الجاليات السورية في الخارج للمساهمة في إعادة بناء الاقتصاد السوري.
٧. نتطلع في سورية الجديدة إلى تشجيع المساواة والعدالة الاجتماعية من خلال:
٨. تمكين المرأة السورية، وتعزيز مشاركتها في كافة القطاعات السورية، بما فيها قطاع الأعمال.
٩. إلغاء كافة الممارسات التميزية على سبيل المثال تهميش الأكراد في منطقة الجزيرة.
١٠. صياغة سياسات وبرامج فاعلة لسوق العمل، وضمان توفير نظام كفء للضمان الاجتماعي.
١١. ضمان حرية التجمع لاستقطاب، وتشكيل مؤسسات المجتمع المدني.

جدول المحتويات

مقدمة ١
المؤشرات الجغرافية والبيئية الرئيسية السورية ٣
الموارد الطبيعية ٥
واقع استثمار الموارد الزراعية لعام ٢٠١٠ ..... ٧
خطط العمل المطلوبة لإعادة بناء وتأهيل القطاع الزراعي ٩
أولاً: خطة قصيرة الأجل (المرحلة الإسعافية) ٩
ثانياً: خطة متوسطة الأجل ١٥
المشاريع المقترحة للمرحلة المتوسطة ١٩
ثالثاً: خطة طويلة الأجل ٢٢
صيانة الموارد الطبيعية وتنميتها ورفع كفاءة استخدامها ٢٢
توصيات خطط العمل المطلوبة ٣٢
الخطة قصيرة الأجل ٣٢
الخطة متوسطة الأجل ٣٣
الخطة طويلة الأجل ٣٥
ملخص التقرير باللغة الإنكليزية (English Abstract) ٣٦

مقدمة

تعتبر الزراعة من أهم قطاعات الاقتصاد الوطني في سوريا، من حيث مساهمتها في الناتج المحلي، و استيعابها لجزء كبير من قوة العمل، ولأهميتها في الميزان التجاري، ولكونها المصدر الرئسي للغذاء، ويقع على عاتقها تأمين معظم الغذاء للمجتمع، وباعتبارها قطاعاً حيوياً وهاماً للقطاعات الاقتصادية الأخرى، ومحركاً لها ومولداً للعديد من الصناعات الغذائية والتحويلية.

بالرغم من الدور الذي أدته الزراعة فهي لم تنل الاهتمام الكافي من الحكومات السابقة، وشغلت مركزاً متأخراً على سلم أولوياتها حيث يلاحظ:

١. تدني حصة الزراعة من الاستثمارات بالمقارنة مع القطاعات الأخرى حيث بقيت بحدود ١٠٪ فقط خلال الفترة الزمنية (٢٠٠١-٢٠١٠). بالرغم من أن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي تراوحت بين ٢٠٪ إلى ٢٥٪خلال الفترة ذاتها.

٢. تدهور خصوبة الأراضي الزراعية بسبب الاستغلال الجائر ونسبة التكثيف العالية، وعدم اتباع دورات التعاقب المحصولي بهدف الحصول على أعلى إنتاج دون الأخذ بالاعتبار الموارد، ووصل الأمر إلى فلاحة الأرضي الهامشية الحدية المجاورة للبادية بشكل متكرر مما أدى إلى ظهور ظاهرة التصحر بشكل واضح في تلك المناطق. وقد تجاوزت نسبة الأراضي المتدهورة ١٧,٣٪

٣. الاستغلال غير الرشيد وتدني كفاءة استخدام المياه أدى إلى نقص في مياه المصادر المختلفة، وخاصة المياه الجوفية، نتيجة للحفر العشوائي للآبار والضخ غير المتوازن، وانخفاض منسوب المياه مما أدى إلى بروز عجز واضح بين المتاح والطلب وتدهورت نوعية المياه الصالحة للشرب.

٤. الاستثمارات الزراعية في البادية (زراعة الشعير)، والرعي الجائر بسبب الحمولة الرعوية العالية ، والتحطيب، والطرق العشوائية التي تسلكها الآليات في التنقل ضمن البادية، وغيرها من الممارسات أدت إلى تدهور البادية وتسريع عملية التصحر في مواقع عدة منها، وأدى ذلك إلى إنخفاض مساهمة البادية في تغذية قطيع الأغنام من حوالي ٧٠٪ إلى ٣٠٪ في السنوات الأخيرة.

٥. تراجعت مساحة الحراج إلى نسبة ٣٪ من المساحة الكلية، وانخفضت نسبة الكثافة النباتية في الغابة بسبب السياسات المتبعة من حرق متعمد للغابة بهدف استيلاء المتنفذين على المساحات المحروقة والبناء عليها، والقيام بتنظيف الغابة من أجل استقرار السكان والزراعة، هذا فضلاً عن القطع غير القانوني، وحرق الفحم النباتي والممارسات الزراعية غير المناسبة.

٦. لم يشكل التنوع الحيوي مسألة ذات أهمية بالنسبة للحكومات السابقة مما ساهم في اندثار وانخفاض عدد كبير من الأصناف النباتية والحيوانية، وترافق ذلك مع غياب الوعي البيئي في المدارس والكليات، ويلاحظ غياب حدائق الحيوان والغابات النباتية العامة في سورية.

٧. تشكو مؤسسات البحث العلمي الزراعي في سوريا قلة التخصصات العلمية العالية وعدم استقرار الباحثين، وتخلف المخابر العلمية وعدم مجاراتها للتطورات العلمية، والاعتماد بشكل رئيسي على الطرق التقليدية في تربية النبات والحيوان، وعدم وجود آلية متطورة لحفظ الأصول الوراثية، وإقامة المجمعات الوراثية، و غياب التشريعات الناظمة لعمليات تبادل الأصول الوراثية. هذا فضلاً عن تشتت البحوث، وعدم وجود استراتيجية محددة مبنية على الأولويات.

٨. تعاني مؤسسات الإرشاد الزراعي من ضعف المستوى التقني والمعرفي للمرشدين الزراعيين، وضعف البرامج الإرشادية، وضعف تجهيز الوحدات الإرشادية، وعدم الانضباط الإداري في الوحدات الإرشادية، والتي أصبحت مأوى لمن لايريد العمل وللمحسوبيات.

٩. تفتت الحيازات الشديد أصبح عائقا أمام التنمية واستخدام المكننة الزراعي.

ونظراً لأن الإنتاج الزراعي يرتبط ويتأثر بالظروف المناخية والجغرافية، وبالموارد الطبيعة من تربة، ومياه، ومستلزمات أخرى فقد استعرضت الدراسة كل من المؤشرات الجغرافية والبيئية الرئيسية، والمناخ، والموارد الطبيعة، ولاسيما المساحات القابلة للزراعة، وتوزعها على مناطق الاستقرار المحددة حسب معدلا ت الهطولات المطرية، و نوع الزراعات التي تجود بكل منها، كما عرفت الدراسة بالموارد المائية واستخداماتها المختلفة ولاسيما في الزراعة، وطرق الري المختلفة وحجم الأراضي التي تروى بكل طريقة، ثم انتقلت لتوضح كيف تتقاسم محاصيل الحبوب والخضار الشتوية منها والصيفية والأشجار المثمرة المساحات المزروعة، ولتحدد احتياجات هذه الزرعات من مستلزمات الإنتاج من بذور وأسمدة ومحروقات.. وغيرها لتنطلق الزراعة السورية من جديد من خلال توفير مقومات هذه الإنطلاقة حسب الخطط التالية:

١. **خطة قصيرة إسعافية :** تهدف إلى توفير كافة مستلزمات زراعة المحاصيل الحقلية، والأشجار المثمرة ومتطلبات الثروة الحيوانية.

٢. **خطة متوسطة :** تمتد لمدة سنتين وتهدف إلى إعادة الهيكلية الإدارية لوزارة الزراعة، وتعزيز التنمية الريفية، وتوطين مشاريع مدرة للدخل في المناطق الريفية، لمساعدة بعض الأسرة الريفية، ولتعريف أسراً أخرى بأساليب جديدة للكسب ولتنويع مصادر الدخل، والتخفيف من البطالة المقنعة التي يعاني منها الريف.

٣. **خطة تمتد لخمس سنوات:** تهدف إلى تنفيذ مشاريع أساسية تساعد في زيادة الإنتاج والإنتاجية وفي الحفاظ على الموارد الطبيعية، وعرض الفرص الاستثمارية الواعدة المتاحة.

١- المؤشرات الجغرافية والبيئية الرئيسية السورية

تقع سوريا على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، تحدها تركيا من الشمال، والعراق من الشرق، وفلسطين والأردن من الجنوب، ولبنان والبحر الأبيض المتوسط من الغرب.

١-١ ويمكن تقسيم سوريا من الوجهة الجغرافية الطبيعية إلى أربع مناطق هي:

- المنطقة الساحلية: وهي المحصورة بين الجبال والبحر، وهي تضم محافظتي اللاذقية وطرطوس بشكل رئيسي.
- المنطقة الجبلية: وهي التي تضم الجبال والمرتفعات الممتدة من شمال البلاد إلى جنوبها، موازية لشاطئ البحر الأبيض المتوسط، وهي تشمل أجزاء من محافظات حمص وطرطوس وحماة واللاذقية وادلب.
- المنطقة الداخلية أو منطقة السهول: وهي تضم سهول دمشق وحمص وحماه وحلب والحسكة ودرعا وتقع شرقي منطقة الجبال.
- منطقة البادية: وهي تشمل السهول الصحراوية الواقعة في الجنوب الشرقي من البلاد، على الحدود الأردنية والعراقية، وهي تضم أجزاء من محافظات درعا، السويداء، حمص، حماة، الرقة، دير الزور، والحسكة

١-٢ كما يمكن تقسيم سوريا من الناحية المناخية إلى خمسة مناطق استقرار زراعية وفقاً لكميات الهطول المطري:

- منطقة الاستقرار الأولى: وهي التي يزيد معدل أمطارها عن ٣٥٠ مم سنوياً، وتغطي مساحة تصل إلى ٢,٧ مليون هكتار، وتمثل ١٤,٦٪ من مجموع مساحة سورية، وتضم ٢٨,٨ ٪ من مجموع الأراضي القابلة للزراعة، و تنقسم إلى قسمين:

١. منطقة معدل أمطارها ما فوق ٦٠٠ مم سنوياً و تكون الزراعات البعلية فيها مضمونة سنوياً، وتجود فيها جميع المحاصيل الزراعية والأشجار المثمرة.

٢. منطقة أمطارها بين ٣٥٠-٦٠٠ مم سنوياً و لا يقل عن ٣٠٠ مم في ثلثي السنوات المرصودة، أي يمكن ضمان موسمين كل ثلاث سنوات، و محاصيلها الرئيسية القمح و البقوليات و المحاصيل الصيفية، كما توجد فيها أشجار مثمرة كالزيتون واللوزيات.

- منطقة الاستقرار الثانية: وهي التي يتراوح معدل أمطارها بين ٢٥٠-٣٥٠ مم سنوياً، و لا تقل عن ٢٥٠ مم في ثلثي السنوات المرصودة. أي يمكن ضمان موسمي شعير كل ثلاث سنوات، و قد يزرع إلى جانب الشعير القمح و البقوليات و المحاصيل الصيفية. تغطي هذه المنطقة ٢,٤ مليون هكتار، وتمثل ١٢ ٪ من إجمالي مساحة سوريا، و تضم ٣٢,١ ٪ من مساحة الأرض القابلة للزراعة.
- منطقة الاستقرار الثالثة: وهي التي يتراوح معدل أمطارها ما بين ٢٥٠ - ٣٥٠ مم سنوياً، و لا يقل عن هذا الرقم لنصف السنوات المرصودة، أي يمكن ضمان ١-٢ موسم لكل ثلاث سنوات، و محصولها الرئيسي الشعير، و قد تزرع البقوليات. تغطي هذه المنطقة ١,٣ مليون هكتار وتمثل ٧ ٪ من إجمالي مساحة سوريا، وتضم ١٥,٤٪ من مساحة الأرض القابلة للزراعة.

- منطقة الاستقرار الرابعة (الهامشية): معدل أمطارها بين ٢٠٠-٢٥٠ مم و لا يقل عن ٢٠٠ مم في نصف السنوات المرصودة، ولا تصلح إلا للشعير أو المراعي الدائمة. تغطي هذه المنطقة ١,٨ مليون هكتار تمثل ٩,٧ ٪ من إجمالي مساحة سوريا، وتضم ١٦,٩ ٪ من مساحة الأرض القابلة للزراعة، ومعظم أراضيها المزروعة مروية من الآبار أو الأنهار.
- منطقة الاستقرار الخامسة (البادية أو السهوب): و هي كل ما تبقى من أراضي القطر، و هذه لا تصلح للزراعة البعلية. تغطي هذه المنطقة ١٠,٣ مليون هكتار وتمثل ٥٥,٧ ٪ من إجمالي مساحة سورية، وتضم ٦,٨ ٪ من مساحة الأرض القابلة للزراعة، وجميع أراضيها تزرع مروية.

١-٣ المناخ

يسود سوريا المناخ الخاص بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وهو يتصف بشتاء ممطر وصيف جاف، يتخللهما فصلان انتقاليان قصيران.

وتقسم سوريا من ناحية مناخها إلى أربع مناطق تتطابق مع المناطق الجغرافية الآنفة الذكر، إذ أن العامل المحدد في هذا التقسيم هو كمية الأمطار المحددة بوجود سلاسل الجبال المذكورة وسلسلة جبال لبنان الغربية، وتتصف المنطقة الساحلية بأمطار غزيرة خلال فصل الشتاء، ودرجة حرارة متوسطة ورطوبة عالية خلال فصل الصيف. أما المنطقة الداخلية فتتصف بهطول الأمطار في فصل الشتاء، وبصيف حار وجاف، بالإضافة إلى تغيرات يومية كبيرة في درجة الحرارة. أما المنطقة الجبلية، وهي الواقعة على ارتفاع يزيد عن ألف متر عن سطح البحر، فتهطل فيها الأمطار بغزارة قد تزيد عن (١٠٠٠ مليمتر) خلال فصل الشتاء، ويكون الطقس فيها معتدلا خلال الصيف. أما منطقة البادية فتتصف بأمطار قليلة خلال فصل الشتاء، وبصيف حار وجاف.

ويتصف الجو في جميع أنحاء سورية، عدا المنطقة الساحلية، بارتفاع في معدل الرطوبة النسبية، خلال فصل الشتاء وانخفاض في فصل الصيف. أما بالنسبة للمنطقة الساحلية فيحدث فيها العكس بسبب محاذاتها للبحر. ويلاحظ أن المناطق الصحراوية والنصف صحراوية هي أقل المناطق رطوبة. ويبلغ معدل الرطوبة خلال فصل الصيف من ٢٠ – ٥٠ ٪ في المناطق الداخلية، ومن ٧٠ – ٨٠ ٪ في المناطق الساحلية. أما في فصل الشتاء فيتراوح المعدل بين ٦٠ و ٨٠ ٪ في المناطق الداخلية، وبين ٦٠ و ٧٠ ٪ في المناطق الساحلية.

أما بالنسبة للهطول فإننا نجد أن الثلوج تهطل في فصل الشتاء في المناطق التي يفوق ارتفاعها ١٥٠٠ متر فوق سطح البحر. أما المناطق التي يتراوح ارتفاعها بين ٨٠٠ و ١٥٠٠ متر فتهطل فيها الأمطار والثلوج، أما بقية المناطق فتهطل فيها الأمطار وقليلاً ما تهطل فيها الثلوج، عدا مناطق البادية حيث قلما تهطل فيها الأمطار الكافية. ويكون هطول الأمطار بصورة متواصلة أو متقطعة وكثيراً ما تحدث عواصف رعدية وأمطار غزيرة على شكل زخات من المطر خلال فصل الشتاء تبلغ غزارتها أحياناً حوالي ٧٥ مم في الـ ٢٤ ساعة في بعض المناطق.

٢- الموارد الطبيعية:

٢-١ الموارد الأرضية

تبلغ المساحة العامة لأراضي سوريا حوالي ١٨,٥١ مليون هكتار، منها حوالي ستة ملايين هكتار أراضي قابلة للزراعة، تشكل ما نسبته ٣٢٪ من المساحة الكلية، وتعتبر هذه المساحة ثروة طبيعية وهي أساس النشاط الاقتصادي، وتقسم الأراضي القابلة للزراعة بدورها إلى حوالي ٥،٧ مليون هكتار أراضي مستثمرة وسوف نستعرض لاحقاً أشكال استثمارها، و٠,٣ مليون هكتار غير مستثمرة، وكما تقسم الأراضي غير القابلة للزراعة البالغة ٣،٦٨ مليون هكتار والتي تشكل نسبة ١٩٪ من المساحة الكلية إلى٠،٦٩ مليون هكتار مباني ومرافق عامة وطرق، و ٠,١٦ مليون هكتار مستنقعات وبحيرات،٢،٨٣ مليون هكتار أراضي صخرية ورملية. وتبلغ مساحة المروج والمراعي حوالي ٨,٢٦٦ مليون هكتار وتشكل نسبة ٤٥٪ من المساحة الكلية، وهي صالحة للرعي خاصة عندما تجود الأمطار، وتدار بشكل جيد، أما مساحة الغابات فتبلغ ٠,٥٨ مليون هكتار وتشكل نسبة ٣٪ من المساحة الكلية.

الجدول رقم (١) تطور الأراضي القابلة للزراعة وغير القابلة للزراعة، الوحدة: هكتار

البيـان		٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الأراضي القابلة للزراعة	المجموع	٥٩٣٢٨٦	٥٩٤٩٦١٦	٦٠٣٩٣٢٠	٦٠٢٣٧٩٢	٦٠١٢٣٣٢	٦٠٤٤٦٠٨
	مستثمرة	٥٥٦٢٣٥٦	٥٥٨٧٤٧	٥٦٨٢١٣٠	٥٦٦٦٣٢٧	٥٦٦٤٤٩٨	٥٦٩٦٣٢١
	المزوع فعلاً	٤٨٧٢٥٢٥	٤٧٤٢٥٥١	٤٧١٩٣٧٠	٤٦١٠٦٥٩	٤٣٣٩٠٤٠	٤٧٩٣٥٧٦
	غير مستثمرة	٣٧٠٥١٣	٣٦٢١٤٣	٣٥٧١٠٠	٣٥٧٤٦٥	٣٤٧٨٣٤	٣٤٨٢٨٧
أراضي غير قابلة للزراعة		٣٧٢٠٨٥٩	٣٦٧٧٠٥٤	٣٦٨٨٦٢١	٣٦٨٣٤٠٤	٣٦٨٠٧١٢	٣٦٧٨٦٥٨
مروج و مراعي		٨٢٦٦٣٢٦	٨٢٩٠٣٣١	٨٢١٤١١٢	٨٢٣١٩٧٤	٨٢٤٤٠٦٩	٨٢١٢٢٠٢
حراج	٥٩٧٩١٧	٦٠٠٩٧٢	٥٧٦٠٠٨	٥٧٨٨٠٤	٥٨٠٨٥٨	٥٨٢٥٠٣	

(تم إعداده بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠١٠، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي)

تتأثر الموارد الأرضية بنقص الخصوبة لعدم إتباع الدورات الزراعية المناسبة، إضافة إلى الزحف العمراني العشوائي والمنظم على الأراضي الزراعية في مناطق كثيرة، وحدوث التصحر في مواقع أخرى، نتيجة الزراعة في بعض المناطق الهامشية والاستغلال الجائر للمراعي.

٢-٢ الموارد المائية

يقدر إجمالي الموارد المائية السورية من المصادر الثابتة بحدود ١٧/ مليار م٣ ، بما فيها الحصة المحددة بموجب الاتفاق المؤقت مع تركيا من نهر الفرات، بينما تقدر الموارد السنوية الصافية المتاحة من المصادر الثابتة بحدود ١٤مليار م٣. تتوزع استخدامات المياه بين قطاعات الري والصناعة والاستهلاك المنزلي، ويستهلك القطاع الزراعي النسبة الأعظم بين هذه القطاعات وبحدود ٩٠٪ من إجمالي المياه المتوفرة

تعاني المياه من تدني كفاءة الاستخدام، وغياب الترشيد الذي ترافق مع مواسم الجفاف، ونتج عن ذلك آثاراً ملحوظة في انخفاض تصاريف المياه في الآبار، وانخفاض التدفق أو جفاف مياه بعض الينابيع و الأنهار ، ونقص في مياه الشرب في بعض المناطق ، وارتفاع في تكلفتها الاقتصادية.

لايزال الري التقليدي هو الأسلوب السائد المستخدم، إذ تبلغ نسبة المساحة المروية وفق هذا الأسلوب ٦٨٪ من إجمالي المساحة المروية ، و يسبب هذا الأسلوب فقداً كبيراً في المياه المستثمرة في الري ، كما أن ٦٠٪ من المساحة المروية تعتمد على المياه الجوفية. من الضروري اعتماد سياسات مائية تهدف للحد من استنزاف الموارد المائية،وزيادة في كفاءات استخدام المياه، وفي شتى القطاعات، وبخاصة الزراعية منها، والاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة، وعليه لا بد من حساب كمية الماء المتاح فعلاً للاستخدامات الزراعية ورسم السياسة المائية انطلاقاً من ذلك وحماية الموارد المائية من التلوث من جميع أنواع الملوثات.

تتمثل السياسات والإجراءات المقترحة الهادفة إلى الحد من استنزاف المياه بما يلي:

- صيانة شبكات نقل المياه من المصدر إلى الحقل، أو استبدالها، والتحول من نقل المياه بالقنوات المكشوفة إلى النقل المغطى أو ضمن الأنابيب. (حيث يتم نقل المياه بشبكات قديمة مهترئة، أو بقنوات مكشوفة حيث تجاوزت نسبة هدر المياه أكثر من ٥٠٪ من الكميات المنقولة بها.
- استخدام التقنيات الحديثة في الري (تنقيط، رذاذ، موضعي، تحت)، وتطبيقها على كافة المصادر المائية.
- استخدام طرق الري الحديث يوفر أكثر من ٣٥٪ من المياه، ويرفع إنتاجية وحدة المساحة بحدود ٣٠٪ مقارنة مع طرق الري التقليدية.
- إنهاء حفر الآبار العشوائي بشكل نهائي، وتسوية وضع الآبار المخالفة والتي تجاوز عددها ١٢٢ ألف بئراً.
- تنظيم استثمار المياه الجوفية بتركيب عدادات على الآبار والالتزام بالمقننات المائية على ضوء المحاصيل المزروعة، وحجم المتجدد المائي، مع مراقبة الاستهلاك.

- تسريع برنامج التحول إلى الري الحديث.
- تطوير الرصد الهيدرولوجي والهيدروجيولوجي ودراسة الأحواض المائية لتقييم الموارد المائية كماً ونوعاً.
- تأسيس شبكة معلومات كاملة ترصد نوعية وكمية الموارد المائية السطحية، الجوفية، وربطها مع مراكز معلومات فرعية في المحافظات ومزودة بالأجهزة والتقنيات الحديثة اللازمة لذلك، وإدارتهامن قبل كوادر فنية مدربة جيدة وذات قدرات عالية.
- تعميم إنشاء محطات معالجة لمياه الصرف الصحي على مستوى القطر، والاستخدام الآمن لمياه الصرف المعالجة في ري بعض المزروعات والحدائق والحراج.
- حماية مصادر المياه من التلوث بمختلف أنواعه ودرجاته سواءً أكان كيمياوياً، أو من الصرف الصحي، أو من التملح.
- إيجاد روابط أوجمعيات لمستخدمي المياه وزيادة مشاركتهم في وضع وتنفيذ برامج الري.
- إقامة مشاريع لحصاد المياه والاستفادة منها في مختلف أنواع الزراعات.
- الاستفادة من مساقط المياه ولاسيما في المناطق الساحلية حيث معدلات الأمطار المرتفعة وتذهب معظم المياه الناتجة عنها هدراً لتصب في البحر.

الجدول رقم (٢) المساحات المروية حسب طرق الري المختلفة خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٠)، الوحدة: هكتار

البيـان	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	
مجموع الأراضي المروية	١٤٢٥٨١١	١٤٠٢١٥٢	١٣٩٦٣٤٠	١٣٥٦٤٨٥	١٢٣٦٣٤٨	١٣٤٠٨٥٥	
ري بالمحركات	من الآبار	٨٦٥٣٦٧	٨٥١١٤٦	٨١٢٩٢١	٧٦١٠٧٩	٦٥٦١٩٦	٧٢٦٩١٢
	مشاريع ري حكومية	٣٢٦١١٣	٣٣٥٥٦٠	٣٥٨٥٦٣	٣٨٧٠٩٨	٣٦٥٥٨٨	٣٧٧١٧٩
بدون محركات من الأنهار والينابع	٢٣٤٣١١	٢١٥٤٤٦	٢٢٤٨٥٦	٢٠٨٣٠٨	٢١٦٥٦٤	٢٣٦٧٦٤	
ري بالرذاذ	١٥٩٩٤٠	١٦٣٢٦٤	١٦٤١٠٩	١٦٢٢٣٢	١٧٨٩١٩	١٨٧١٧١	
ري بالتنقيط	٨٤٤٣٣	٢٣٥٩٥٣	٢٤٣٨٣١	٢٥٤٥٨٣	٢٨١٩٤٤	٢٩٨٠٣٢	

(بيانات المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٠)

٢-٣ المروج والمراعي

بلغت مساحة المروج والمراعي عام ٢٠١٠ حوالي ٨٢١٢ ألف هكتار وبالمقارنة مع مساحتها عام ٢٠٠٥ البالغة ٨٢٦٦ نجد أن مساحتها قد تراجعت وذلك لانخفاض معدلات الهطولات المطرية، والرعي الجائر، إضافة لتأثرها بعوامل الحت والتعرية والتدهور في أنواع النباتات المستساغة.

٢-٤ الموارد الغابية والحراجية

تشكل الغابات حوالي ٣٪ من المساحة الكلية. وتتميز الغابات هذه بقلة الكثافة النباتية، وارتفاع معدل موت الأشجار(يمكن معالجة ذلك بتخصيص الكثير من الجهود المبذولة في الزراعة لشؤون إدارة الغابة، والمعاملة الجيدة للغراس في المشاتل والعناية المناسبة بعد الزراعة تؤدي إلى تحسين بقاء الغراس على قيد الحياة)، كما تعاني من التدهور بفعل الحرائق والرعي الجائر، وشق الطرق الحراجية (داخل الغابات)؛ وتكمن أهم منتجاتها في الغراس الحراجية، والفحم الخشبي، وحطب الوقود، والحطب الصناعي..

٣- واقع استثمار الموارد الزراعية لعام ٢٠١٠ :

يتم الاستفادة من الموارد الزراعية في أي نظام اقتصادي للحصول على منتجات زراعية وغذائية، بالمستوى النوعي والكيفي بما يحقق هذا الاستثمار درجة معقولة من الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع الغذائية الرئيسية من ناحية، ومن ناحية أخرى أن يفي بمتطلبات الأسواق سواء كانت داخلية أو خارجية دون التفريط بمعايير الكفاءة الاقتصادية. من هذه الأهداف الرئيسية. في عام ٢٠١٠ تم توظيف هذه الموارد الزراعية لإنتاج السلع الزراعية بما يغطي إلى درجة معقولة الطلب عليها، ونستعرض فيما يلي توزيع هذه الموارد لإنتاج أهم السلع الزراعية:

أ- المحاصيل الشتوية الرئيسية :

محصول القمح: تم تخصيص هذا المحصول بـ ٧٤٤٨٣٢ هكتار من المساحات المروية، والتي شكلت مانسبته ٨٢،٢٪ من مساحة محاصيل الشتوية المروية، وما نسبته ٥٥،٥٪ من مجمل المساحات المروية في عام ٢٠١٠ . كما تم تخصيص القمح أيضاً بـ ٨٥٤٢٧٦ هكتار من المساحات البعلية شكلت مانسبته ٣٢،٩ من مساحات المحاصيل الشتوية البعلية، وما نسبته ٢٤،٧٪ من مجمل المساحات البعلية للعام المذكور. الجدول رقم (٣).

- محصول الشعير: تم تخصيص هذا المحصول بـ ١٤٦٥٧١٧ هكتار من المساحات البعلية، وشكلت هذه المساحات مانسبته ٥٦،٤٪ من مساحات المحاصيل البعلية الشتوية، ومانسبته ٤٢،٧ من مجمل المساحات البعلية. أما حصة هذا المحصول من المساحات المروية فكانت بحدود ٦٠٨٩٢ هكتار وشكلت مانسبته ٦،٧٪ بالنسبة للمساحات الشتوية المروية، و ٤،٥٪ بالنسبة لمجمل المساحات المروية.
- محصول العدس: تم تخصيص هذا المحصول بـ ١٢٦٦١٤ هكتار من المساحات البعلية،وشكلت مانسبته ٥٪ من المساحات البعلية الشتوية، ومانسبته ٣،٧٪ من مجمل المساحات البعلية للعام المذكور.
- محصول الحمص: شغل هذا المحصول حوالي ٦٧٣٣٩ هكتار من المساحات البعلية، شكلت مانسبته ٢،٤٪ من المساحات البعلية الشتوية، ونسبة ٢٪ من مجمل المساحات البعلية.
- محصول الفول الحب: شغل هذا المحصول حوالي ١٤٠٦٩ هكتار من المساحات المروية، وشكلت مانسبته ١،٥٪ من مساحة المحاصيل الشتوية المروية، ومانسبته ١٪ من مجمل المساحات المروية.

الجدول رقم (٣) الموارد الزراعية وحصة المحاصيل الشتوية الرئيسية لعام ٢٠١٠، الوحدة: هكتار

البيان	القمح	الشعير	العدس	الحمص	الفول الحب	محاصيل أخرى	المجموع	
المروي	المساحة المزروعة	٧٤٤٨٣٢	٦٠٨٩٢	٤٤٣٦	١١٠٨	١٤٠٦٩	٨٠٠٨٦	٩٠٥٤٢٣
	٪ من مساحة المحاصيل الشتوية	٨٢،٢	٦،٧	٠،٥	٠،١	١،٥	٩	١٠٠
	٪ من كامل المساحة المروية	٥٥،٥	٤،٥	٠،٤	٠،١	١،٠	٦،٠	٦٧،٥
البعل	المساحة المزروعة	٨٥٤٢٧٦	١٤٦٥٧١٧	١٢٦٦١٤	٦٧٣٣٩	٢٨٠٧	٨٣٠٦٢	٢٥٩٩٨١٥
	٪ من مساحة المحاصيل الشتوية	٣٢،٩	٥٦،٤	٥	٢،٤	٠،١	٣،٢	١٠٠
	٪ من كامل مساحة البعل	٢٤،٧	٤٢،٤	٣،٧	٢،٠	٠،١	٢،٤	٧٥،٣
المجموع	المساحة المزروعة	١٥٩٩١٠٨	١٥٢٦٦٠٩	١٣١٠٥٠	٦٧٣٣٩	١٦٨٧٦	١٦٤٢٥٦	٣٥٠٥٢٣٨
	٪ من مساحة المحاصيل الشتوية	٤٥،٦	٤٣،٥	٣،٧	١،٩	٠،٦	٤،٧	١٠٠
	٪ من كامل مساحة المزوعة	٣٣،٣	٣١،٨	٢،٧	١،٤	٠،٥	٣،٤	٧٦،٠

(تضع الحكومة المؤشرات العامة لإنتاج المحاصيل الاستراتيجية (القطن، الشوندر السكري، التبغ، القمح، الشعير، الحمص، العدس) وتلتزم بشراء المحاصيل الثلاثة الأولى، كما تلتزم بتسويق الكميات التي تعرض عليها من المحاصيل الأخرى، وذلك بالاستناد إلى خطة الطلب على هذه السلع ومدى توفر الملائمة الفنية)

ب- المحاصيل الصيفية الرئيسية :

- محصول القطن: بلغت المساحات المروية والمزروعة بالقطن ١٧٢٤١١ هكتارعام ٢٠١٠ الجدول رقم ٤، وشكلت هذه المساحات ما نسبته ٧٠،٣٪ من مساحة المحاصيل الصيفية المروية، ومانسبته ١٢،٩٪ من مجمل المساحات المروية. القطن محصول مروي بالكامل.
- محصول الشوندر: بلغت المساحات المروية والمزروعة بالشوندر ٢٧٥٠٢ هكتار عام ٢٠١٠ ، وشكلت هذه المساحات ما نسبته ١١،٢٪ من مساحة المحاصيل الصيفة المروية، وما نسبته ٢٪ من مجمل المساحات المروية.
- محصول الذرة: بلغت المساحات المروية المزروعة بالذرة الصفراء ٣٧٩٠٩ هكتار عام ٢٠١٠ ، وشكلت هذه المساحات ما نسبته ١٥،٥٪ من مساحة المحاصيل الصيفية المروية، ومانسبته ٢،٨ من مجمل المساحات المروية.

الجدول رقم (٤) الموارد الزراعية وحصة المحاصيل الصيفية الرئيسية لعام ٢٠١٠، الوحدة: هكتار

البيان	القطن	الشوندر	الذرة	محاصيل أخرى	المجموع	
المروي	المساحة المزروعة	١٧٢٤١١	٢٧٥٠٢	٣٧٩٠٩	٧٢٠٨	٢٤٥٠٣٠
	٪ من مساحة المحاصيل الصيفية	٧٠،٣	١١،٢	١٥،٥	٣	١٠٠
	٪ من كامل المساحات المروية	١٢،٩	٢،٠	٢،٨	٠،٦	١٨،٣
البعل	المساحة المزروعة	×	×	×	×	×
	٪ من مساحة المحاصيل الصيفة	×	×	×	×	×
	٪ من كامل مساحة البعل	×	×	×	×	×
المجموع	المساحة مزروعة	١٧٢٤١١	٢٧٥٠٢	٣٧٩٠٩	١٠١٣٩	٢٤٥٠٣٠
	٪ من مساحة المحاصيل الصيفة	٦٧،١	١٠،٧	١٤،٧	٢،٧	٩٥،٤
	٪ من كامل المساحة المزروعة	٣،٦	٠،٦	٠،٧	٠،١	٥،١

- محاصيل الخضار: شكلت المساحات التي زرعت بالخضارما نسبته ٦،٤٪ (٢٠٦٧٥٠ هكتار) من مجمل المساحات المزروعة في عام ٢٠١٠ .٣،٥ ٪ خضار بعلية، و ٢،٩٪ خضار مروية، يأتي في مقدمتها محاصيل البندورة، والبطيخ، والبطاطا والتي بلغت المساحة المزروعة بها عل الترتيب ٢٤٢٢١ هكتار، ٢٣٨٣٦ هكتار، ١٢١٩٥ هكتار.
- الأشجار المثمرة: شكلت المساحات المشغولة بالأشجار مانسبته ٢٠،١٪ (٩٩٢٥٣٩ هكتار) من مجمل المساحات المزروعة، منها ٨١٤٥٦٠ هكتار مشغولة بالأشجار التي تعتمد على مياه الأمطار، منها ٥٧٧٨٠٢ هكتار مشغولة بأشجار الزيتون، و٤٤١١٨ هكتار مشغولة بالعنب، و٥٠٠٥٨ هكتار بالفستق الحلبي، و ٣٣٧٦٤ هكتار مشغولة بالتفاح، و ٢٤٤٦٠ هكتار مشغولة بالكرز. أما الأشجار المروية فبلغت المساحة التي شغلتها ١٧٧٩٧٨ هكتار، منها ٦٩٦٥٦ هكتار مشغولة بأشجار الزيتون. ٢٩٣٥٩ هكتا ر مشغولة بأشجار الحمضيات، و١٦٨٩٨ هكتار مشغولة بأشجار التفاح.

٤- خطط العمل المطلوبة لإعادة بناء وتأهيل القطاع الزراعي.

وسنعرض فيما يلي خطط العمل المطلوبة لتجاوز ما آل إليه القطاع الزراعي بعد الظروف العصيبة التي تعرض إليها سوريا:

أولاً. خطة قصيرة الأجل (المرحلة الإسعافية) مدتها ستة أشهر أو الموسم الزراعي الأول.

لقد لحق الضرر بكل نواحي الحياة في سوريا من جماد وحي، .تتمثل الخطة الإسعافية لإنقاذ القطاع الزراعي بتمكين الفلاحين للعمل في أرضهم ورعاية وتغذية حيواناتهم من خلال مدهم بمستلزمات الإنتاج، ومد البعض منهم ممن فقد أو دمرت وسائل الإنتاج التي كان يمتلكها عام ٢٠١٠ (من جرارات، ومحاريث، وبذارات، ومرشات، وحصادات ودرَّاسات، وشبكات ري.....وغيرها) وتوفير كافة المتطلبات الضرورية الأخرى اللازمة لذلك والتي يمكن إيجازها كما يلي:

أ – متطلبات إستئناف إنتاج المحاصيل الاستراتيجية الشتوية الرئيسة من مستلزمات الإنتاج، والتي تشمل كل من القمح، والشعير، والحمص، والعدس.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (٥) التالي أن استئناف زراعة المحاصيل الشتوية الرئيسية بمساحات تشابه ماتم في عام ٢٠١٠ يحتاج إلى مبالغ تقدر بحوالي ٨١٨٣٩ مليون ليرة سوريا، ما يعادل ١٧٤١ مليون دولار (أسعار صرف ٢٠١٠) و٧٧٪ من هذه المبالغ يوجه إلى زراعة القمح، و ١٦٪ لزراعة الشعير، والنسبة الباقية لزراعة البقوليات الغذائية. شكلت مستلزمات الإنتاج الرئسية (المحروقات، والبذور، والأسمدة،...) مانسبته ٤١٪ من الكلفة الكلية، منها قيمة أسمدة ١٤٦٢٨ مليون ليرة سورية تعادل ٣١١ مليون دولار، ثم جاءت البذور في المرتبة الثانية، والمحروقات في المرتبة الثالثة وبلغت على الترتيب ٩٨٧٧ مليون ليرة سوريا و٨٠٣٨ مليون ليرة سورية.

يتم الحصول على بذور المحاصيل الاستراتيجية المحسنة (القمح، القطن، الشعير، البقوليات، الذرة الصفراء..) عن طريق الإنتخاب أو التهجين التي يقوم بها الباحثون الزراعيون، وتسلم نويات الأصناف المستنبطة الناتجة عن العمليات السابقة إلى مؤسسة إكثار البذار التي تقوم بإكثارها على مراحل، وتوزع المراحل الأخيرة على المزارعين.

تستورد بذور المحاصيل الاسترتيجية الأخرى، وبذور بعض الخضار بعد أن يكون قد تم تجربتها من قبل البحوث العلمية لأكثر من ثلاث سنوات وكانت إنتاجيتها عالية وثبت ملاءمتها لظروف القطر

الجدول رقم (٥) تكاليف إنتاج المحاصيل الرئيسية الشتوية عام ٢٠١٠

البيان	القمح المروي	القمح البعل	الشعير البعل	الحمص البعل	العدس البعل	المجموع	
مستلزمات الإنتاج مليون ليرة سورية	سماد	٨٢٩٤	٤٧١٠	١٣٢٢	١٠٤	١٩٨	١٤٦٢٨
	بذار	٣٦٠٩	٢٨١٤	٢٣٠٣	٢٧٥	٨٧٦	٩٨٧٧
	محروقات للسقاية	٨٠٣٨		×	×	×	٨٠٣٨
	مواد مكافحة	٣٨٣	٤٠١	×	٥٥	١١٥	٩٥٤
	عبوات	×	×	×	٢٠	٤٩	٦٩
	المجموع	٢٠٣٢٤	٧٩٢٥	٣٦٢٥	٤٥٤	١٢٣٨	٣٣٥٦٦

تكاليف العمليات الزراعية (مليون ل.س)	١٦٤٧٨	٥٦٩٠	٥٩٨١	١٠٥٢	٢٠٥١	٣١٢٥٢
تكاليف أخرى (مليون ل.س)	٨٨٠٤	٣٦٥٤	٣٥٠٦	٣٣٣	٧٢٤	١٧٠٢١
إجمالي تكلفة الهكتار (ل.س)	٦١٢٣١	٢٠٢١٦	٨٩٤٦	٢٧٣١٠	٣١٦٩٨	×
المساحات المزوعة (هكتار)	٧٤٤٨٢٢	٨٥٤٢٣٦	١٤٦٥٧١٧	٦٧٣٣٩	١٢٦٦١٤	٣٢٥٨٧٢٨
إجمالي التكاليف الكلية لمستلزمات الإنتاج (مليون ل.س)	٢٠٣٢٤	٧٩٢٥	٣٦٢٥	٤٥٤	١٢٣٨	٣٣٥٦٦
الإجمالي العام لتكاليف الإنتاج (مليون ل.س)	٤٥٦٠٦	١٧٢٦٩	١٣١١٢	١٨٣٩	٤٠١٣	٨١٨٣٩

(أعد الجدول بالإعتماد على معطيات المجموعة الإحصائية الزراعية لعام ٢٠١٠)

ب- متطلبات استئناف إنتاج المحاصيل الصيفية الاستراتيجية الرئيسية من مستلزمات الإنتاج، والتي تشمل كل من القطن والشوندر والذرة الصفراء.

معطيات الجدول رقم (٦) تشير إلى أن استئناف زراعة المحاصيل المروية الصيفية (قطن، شوندر، ذرة صفراء) بمساحات تشابه المساحة التي كانت مزروعة في عام ٢٠١٠ يحتاج إلى حوالي ٣٦٥٤٢ مليون ليرة سوريا تعادل ٧٧٧ مليون دولار بأسعار عام ٢٠١٠ منها حوالي ٨١٪ لاستئناف زراعة القطن، و١٣٪ لاستئناف زراعة الشوندر، و٦٪ للذرة الصفراء، وبلغ الاحتياج من مستلزمات الإنتاج من بذور وأسمدة ومواد مكافحة و١٢٥٣٠ مليون ليرة سوريا كما هو موضح في الجدول رقم (٦)، ومن الجدير بالإشارة إلى أن المساحات التي زرعت فيها هذه المحاصيل تجاوزت نسبة ٩٧٪ من مساحة المحاصيل الصيفية المروية.

الجدول رقم (٦) تكاليف إنتاج بعض المحاصيل الصيفية الرئيسية المروية لعام ٢٠١٠

البيان		الذرة الصفراء	القطن	الشوندر	المجموع
مستلزمات الإنتاج (مليون ل.س)	سماد	٢٩٢	١٨١٤	٨٧٨	٢٩٨٤
	بذار	٥٩	١٩٧	٢٠٢	٤٥٨
	محروقات للسقاية	١٣٢	٧٣١٢	٥٨٦	٨٠٣٠
	مواد مكافحة	٥٧	٢٢٨	١٣٢	٤١٧
	عبوات	٦١	٥٨١	×	٦٤٢
	المجموع	٦٠١	١٠١٣٢	١٧٩٨	١٢٥٣١
تكاليف العمليات الزراعية (م. ل.س)		١٢٠٣	١٣٥٢١	٢١٣٤	١٦٨٥٨
تكاليف أخرى (مليون ل.س)		٣٨٧	٥٨٥٨	٩٠٨	٧١٥٣
إجمالي تكلفة الهكتار (ل.س)		٥٧٨١٠	١٦٦٣٤٥	١٧٥٩٩٧	
المساحات المزوعة (هكتار)		٣٧٩٠٩	١٧٢٤١١	٢٧٥٠٢	٢٣٧٨٢٢
إجمالي التكاليف الكلية لمستلزمات الإنتاج (مليون ل.س)		٦٠١	١٠١٣٢	١٧٩٨	١٢٥٣١
الإجمالي العام لتكاليف الإنتاج (مليون ل.س)		٢١٩١	٢٩٥١١	٤٨٤٠	٣٦٥٤٢

(أعد الجدول بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية الزراعية لعام ٢٠١٠)

ت- متطلبات استئناف إنتاج محاصيل الخضار المروية من مستلزمات الإنتاج.

تم اختيار كل من البطاطا والبندورة والبصل والثوم لدراسة تكاليف إنتاجها لتوفر البيانات المطلوبة للتحليل ولأنها تشغل مساحة ٦٤٪ من مجمل مساحات الخضار المروية. حسب معطيات الجدول رقم (٧) يتضح لنا أن استئناف زراعة هذه الخضار يحتاج إلى ١٨٩٣٥ مليون ليرة سوريا تعادل ٤٠٢ مليون دولار، ٦٨٪ منها لاستئناف زراعة البطاطا، و٢٢٪ لاستئناف زراعة البندورة. أما استئناف زراعة كافة أصناف الخضار المروية فيحتاج إلى ٢٩٥٦٥ مليون ليرة سورية. ومن الجدير بالذكر أن قيمة البذور تشكل نسبة ٦٤٪ من مستلزمات إنتاج الخضار ومعظم هذه البذور يتم توفيرها عن طريق الاستيراد من شركات أجنبية.

(الجدول رقم (٧) متطلبات الاستمرار بزراعة الخضار)

البيان		الخضار				
		البطاطا	البندورة	البصل	الثوم	المجموع
مستلزمات الإنتاج مليون ل.س	سماد	٩٤٨	٤٤٧	١٥١	٨٣	١٦٢٩
	بذار	٥٥٦٧	٦٦٠	٣١٥	٨٦	٦٦٢٨
	محروقات للسقاية	٩٠١	٤	١٣٥	١٧	١٠٥٧
	مواد مكافحة	١٦٨	١٤٧	٩	١٠	٣٣٤
	عبوات	١٩٣	٥٠٦	٥	١	٧٠٥
	المجموع	٧٧٧٧	١٧٦٤	٦١٥	١٩٧	١٠٣٥٣
تكاليف العمليات الزراعية (م. ل.س)		٢٣٣١	١٧٥٩	٣٠٨	٢٠١	٤٥٩٩
تكاليف أخرى (ل.س)		٢٨٣٦	٨١٠	٢٣٩	٩٨	٣٩٨٣
إجمالي تكلفة الهكتار (ل.س)		٣٧٥٥٥٩	٣٠٤٧٥٤	٢٣٨٨٠٠	١٥١٩١٤	
المساحات المزوعة (هكتار)		٣٤٤٦٧	١٤٢١٨	٤٨٦٦	٣٢٦٥	٥٦٨١٦
إجمالي التكاليف الكلية لمستلزمات الإنتاج (مليون ل.س)		٧٧٧٧	١٧٦٤	٦١٥	١٩٧	١٠٣٥٣
الإجمالي العام لتكاليف الإنتاج (مليون ل.س)		١٢٩٤٤	٤٣٣٣	١١٦٢	٤٩٦	١٨٩٣٥

(أعد الجدول بالاعتماد على البيانات المنشورة بالمجموعة الاحصائية الزراعية لعام ٢٠١٠)

ث- متطلبات استئناف العناية بالأشجار المثمرة.

استئناف تقديم الخدمات الزراعية الخاصة بالأشجار المثمرة من معاملات زراعية ومستلزمات إنتاج من تسميد وري ومكافحة آفات وغيرها لأشجار الزيتون والتفاح والحمضيات والمزوعة على مساحة ٧٨٣ ألف هكتار يحتاج إلى ٦٣٢٧٧ مليون ليرة سوريا – الجدول رقم (٨) تعادل ١٢٤٨ مليون دولار بأسعار صرف عام ٢٠١٠ ، وشكلت حصة أشجار الزيتون من هذه المبالغ ما نسبته ٦٥٪ تقريباً وأشجارالحمضيات نسبة ١٩٪ تقريباً. هذا وقد شكلت مستلزمات الإنتاج حوالي ٤٠٪ من إجمالي هذه المتطلبات وتأتي الأسمدة في المقدمة حيث شكلت ما نسبته ٣٣٪ من إجمالي. وإذا علمنا أن الأشجار موضوع الدراسة شكلت ٧٩٪ من مجمل مساحة الأراضي المشغولة بالأشجار المثمرة، هذا يعني أن المبالغ المطلوبة لاستئناف العناية بالأشجار المثمرة تقدر بحوالي ٨٠٢٢٤ مليون ليرة سوريا تعادل ١٧٠٧ مليون دولار، منها ٦٨٣ مليون دولار قيمة أسمدة ومواد مكافحة وغيرها.

الجدول رقم (٨) متطلبات متابعة العناية بالأشجار المثمرة

البيان		الفاكهة					
		الزيتون	العنب	التفاح مروي	التفاح بعل	الحمضيات	المجموع
مستلزمات إنتاج الهكتار مليون (ل.س)	سماد	١٦٨٩٥	٥٥	٥٨٥	٦٩٠	٢٥٥٢	٢٠٧٧٧
	بذار	×	×	×	×	×	×
	محروقات للسقاية	×	×	٥٩٥	×	٦٠١	١١٩٦
	مواد مكافحة	٨٤٩	٨٣	٥٤٠	٧١٣	٦٥٧	٢٨٤٢
	عبوات	×	١٧	٩٦	١٠٢	٩٨	٣١٣
	المجموع	١٧٧٤٤	١٥٥	١٨١٦	١٥٠٥	٣٩٠٨	٢٥١٢٨
تكاليف العمليات الزراعية (م. ل.س)	١٧٧٤٠	١٠١٦	١٨٨٧	٢١٦٦	٤٦٣٩	٢٧٤٤٨	
تكاليف أخرى (مليون ل.س)	٥٥٦٩	٤٥١	٤٢١	١١٠٨	٣٢٥٢	١٠٨٠١	
إجمالي تكلفة الهكتار (ل.س)	٦٣٤٠٧	٣٦٠٩٤	٢٤٤٠٩٨	١٤١٥٤٩	٢٩٨٥٨٢		
المساحات المزوعة (هكتار)	٦٤٧٤٥٨	٤٤٩٢٨	١٦٨٩٨	٣٣٧٦٤	٣٩٥١٨	٧٨٢٥٦٦	
إجمالي التكاليف الكلية لمستلزمات الإنتاج (مليون ل.س)	١٧٧٤٤	١٥٥	١٨١٦	١٥٠٥	٣٩٠٨	٢٥١٢٨	
الإجمالي العام لتكاليف الإنتاج (مليون ل.س)	٤١٠٥٣	١٦٢٢	٤١٢٤	٤٧٧٩	١١٧٩٩	٦٣٣٧٧	

(أُعد الجدول بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية الزراعية)

على ضوء البيانات الواردة أعلاه فإن الخطة الإسعافية الكاملة للقطاع النباتي تحتاج إلى ٢٢٨١٧٠ مليون ليرة سوريا بما يعادل ٤٨٥٤ مليون دولار، وإذا تم إقتصار الخطة الإسعافية على تقديم مستلزمات الإنتاج (من بذور،و أسمدة، ومحروقات، ومواد مكافحة) فيكفي في هذه الحالة ٩٤٣٦٣ مليون ليرة سوريا وبما يعادل ٢٠٠٨ مليون دولار تقريباً.

ج- متطلبات توفير الرعاية والتغذية للثروة الحيوانية.

تتكون الثروة الحيوانية في سوريا بشكل رئسي مما تملكه سوريا من الأبقار والأغنام والماعز، كما يتم الاعتماد على الدواجن لاستكمال وتغطية بعض الاحتياجات الغذائية من اللحوم. وتشير بيانات المجموعة الاحصائية لعام ٢٠١٠ إلى أن عدد الأبقار في سوريا كان بحدود ١٠١٠ ألف رأس الإناث الحلوب منها ٧٥٠ ألف رأس، اماالأغنام فقد تجاوزت أعدادها الـ ١٥٥١٠ ألف رأس الحلوب منها ١٠٢٨٥ ألف رأس، وبالنسبة للماعز فكانت أعدادها بحدود ٢٠٥٧ ألف رأس الإناث الحلوب منها ١٣٨٦ ألف رأس. وبالنسبة للدواجن فكانت أعدادها ٢٥٤٠١ ألف منها البياض ١٦٧٠٧ طير. ونظراً لان الاحتياجات الغذائية للجزء الأكبر من أعداد الحيوانات تحصل عليه من المراعي الطبيعية ومن الرعي على هامش المزرعة. ولغياب احصائيات ماتتناوله هذه الحيونات من الأعلاف، اعتمدنا في تقدير الاحتياجات الغذائية الواجب توفيرها على ضوء ماتم استيراده من مختلف المواد العلفية (حسب ماورد في تقرير التجارة الزراعية الصادر عن المركز الوطني للسياسات الزراعية) وعلى متوسط الإنتاج المحلي من المواد ذاتها في السنوات الأخيرة كما هو موضح بالجدول رقم (٩) أدناه:

الجدول رقم (٩) المتطلبات الرئيسية لتغذية الثروة الحيوانية

البيان	الكمية ألف طن			سعر الطن دولار	القيمة الإجمالية مليون دولار
	مستورد	إنتاج محلي	المجموع		
الذرة الصفراء	١٤٤٧	١٨٧	١٦٣٤	٢٧١	٤٤٢،٨
الشعير	٥٩٦	٧٥٧	١٣٥٣	١٧٤	٢٣٥،٤
كسبة	٥٠٨	×	٥٠٨	٣٤٧	١٧٦،٢
المجموع					٨٥٤،٤

أخذت بيانات الجدول من تقرير التجارة الزراعية الصادر عن مركز السياسات الزراعية، والمجموعة الإحصائية الزراعية لعام ٢٠١٠.

أما احتياجا ت الثروة الحيوانية من الأدوية البيطرية فتقدر بـ ١٤،٧ مليون دولار على ضوء بيانات وزارة الزراعة وبيانات المجموعة الإحصائية للمكتب المركزي للإحصاء لعام ٢٠١٠ . وعليه فإن مجموع متطلبات الحفاظ على الثروة الحيوانية والداجنة واستمرارية إنتاجها هي بحدود ٨٦٩،١ مليون دولار.

استنادا للبيانات الواردة أعلاه فإن الخطة الإسعافية الإجمالية لإجمالي تكاليف الإنتاج التي تتطلبها الزراعة السورية بشقيها النباتي والحيواني هي بحدود ٥٧٢٣ مليون دولار.

من الجدير الإشارة إليه أنه يمكن توفير جميع مستلزمات الإنتاج من أسمدة ومواد مكافحة بسهولة عند توفر الإمكانيات المالية، ويختلف الأمر بالنسبة للبذور حيث يشترط في البذور بشكل عام أن تكون معتمدة من قبل لجان علمية وبعد أن تكون قد خضعت لإجراء تجارب من قبل البحوث العلمية الزراعية مثال ذلك بذور الخضار وبذور الشوندر السكري وتقاوي البطاطا و في هذه الحالة يمكن استيرادها أو شراءها عن طريق الشركات الزراعية، أما بالنسبة للمحاصيل الحقلية (القمح، الشعير، القطن، البقوليات الغذائية، الذرة) فيشترط أن يكون مصدرها المؤسسة العامة لاكثار البذار ومن الأصناف المعتمدة والمقدمة نواياتها من البحوث العلمية الزراعية الوطنية.

- وللتعرف على دول أو منظمات يمكنها مساعدتنا في هذا المجال نشير إلى أنه يتم استيراد بذور الشوندر السكري، والبطاطا، وبعض أصناف الخضار من الأصناف المعتمدة للزراعة في سوريا من شركات هولندية وألمانية وفرنسية ومن شركات غربية أخرى. يتوقع أن تقدم لنا بعض هذه الشركات احتياجات عام واحد مقابل المحافظة على سوقها في سورية.

- أما بالنسبة لبذور محاصيل القمح والشعير والبقوليات والذرة الصفراء فيجب الاعتماد على ما يتوفر منها في سوريا لدى المؤسسة العامة لإكثار البذار، و لدى الهيئة العامة للبحوث الزراعية، ولدى إيكاردا، ولدى أكساد، أو في بعض الدول المجاورة والتي تزرع نفس الأصناف المعتمدة في سورية، أو اللجوء للكشف على مخزون صوامع الحبوب واختيار مايصلح منه للبذار (بعد غربلته وتعقيمه وتوزيعه على المزارعين)

- ومن منطلق مقولة أن الزراعة لا تنتظر نرى ضرورة تشكيل لجان من ممثلين عن كل من المؤسسة العامة لإكثار البذار، والهيئة العامة للبحوث (إدارة المحاصيل الحقلية)، وإدارة الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة، تقوم بجرد فعلي لكميات البذور المتوفرة لدى مؤسسة إكثار البذارمن مختلف المراحل (النواة، بذار الأساس، البذار المعتمد،..) لأصناف القمح، القطن، الشعير،والذرة الصفراء، الحمص، العدس وتحديد مدى كفايتها لتلبية حاجة المساحات المخطط زراعتها، واستئناف عملية إكثارها، وفي حال عدم كفاية كميات بذار المؤسسة لحاجة الموسم الحالي عليها تدارك النقص من مخزون الصوامع على أن تقوم لجان باختيار مخزون الخلايا المناسبة للصنف المطلوب وغربلته وتعقيمه في مراكز البذار التابعة للمؤسسة.

وعلى ضوء حجم الدعم الذي يمكن الحصول عليه من المجتمع الدولي يمكن ترتيب أولويات التنفيذ حسب ما يلي:

- تنفيذ الخطة الإسعافية الإجمالية الزراعية بشقيها النباتي والحيواني وتتطلب هذه الخطة ٥٧٢٣ مليون دولار لتنفيذها.
- إذا اكتفينا بتقديم البذور والأسمدة والمحروقات ومواد المكافحة للمزارعين وحافظنا على شمول الخطة للإنتاج النباتي والحيواني فإن هذه التكلفة تنخفض إلى ٢٨٧٧ مليون دولار.

ح – قيمة وسائل الإنتاج الزراعي (من جرارات، .. وحصادات دراسات) ، التي فقدت ودمرت عام ٢٠١٠ .

لقد لحق الضرر ببعض الآلات الزراعية التي امتلكها بعض المزارعون واستخدمت في العمليات الزراعة في موسم عام ٢٠١٠ من جرارات، ومحاريث، وبذارات ومرشات، وحصادات دراسات، وشبكات ري زراعية، وغيرها، حيث فقدت ودمرت، وشكلت هذه الآلات نسبة تراوحت بين (١٠ – ٢٠٪) من العدد الإجمالي للآلات امتلكها المزارعون عام ٢٠١٠ حسب بيانات المجموعة الزراعية. والجدول يشير إلى أعداد تلك الآلات في عام ٢٠١٠ ، والأعداد التي فقد ودمر منها منذ اندلاع الثورة السورية، وقيمها التقريبية.

الجدول رقم (٩ مكرر) قيمة وسائل الإنتاج المدمرة

البيان	عدد الآلات الإجمالي	عدد الآلات المدمرة	سعر الوحدة (ألف دولار)	قيمة الآلات المدمرة (مليون دولار)
الجرارات	١١٢٣٣٩	١١٢٣٣	٢٠	٢٢٥
المحاريث الحديثة	١١٢٠٤٦	١١٢٠٤	٠,٧	٨
المباذر	٢٠٤٥٩	٢٠٤٥	٢	٤
المرشات الآلية	٣٦١٣٧	٣٦١٣	١	٤
المساحة المغطاة بشبكات الري(ألف هـ)	٤٨٥	٤٨	٠,٧	٣٥
الحصادات الدراسات	٥٩٥٠	٥٩٥	٥٠	٣٠
المضخات	٢١٦٨٤١	٢١٦٨٤	٥	١٠٨
المجموع	×	×		٣٩٤

ثانياً. خطة متوسطة الأجل تمتد لمدة عامين.

تتوجه هذه الخطة إلى إعادة النظر في دور الدولة في إدارة القطاع الزراعي وفي الهيكلية الإدارية لوزارة الزراعة. وبما يحقق السياسات التالية:

١. المواءمة مع التوجهات الاقتصادية على الصعيد العالمي:

سيتم العمل خلال هذه الفترة على تخفيض وإلغاء التشوهات التي تعترض القطاع الزراعي، لزيادة كفاءة استخدام الموارد المحلية بإلغاء دعم المستلزمات تدريجياً وتوجيه الدعم لمستحقيه، وتخفيض التدخل الحكومي في عملية التخطيط، والسير قدماً في عملية التحرير التجاري، وإزالة العوائق التجارية ومنع الاحتكار،وتنفيذ السياسات الهادفة إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات السورية في الأسواق العالمية، وتنشيط دور القطاع الخاص في تسويق المنتجات وتطوير الخدمات والوظائف التسويقية، وإلغاء حصرتسويق المنتجات الزراعية بالدولة، والتخلي عن سياسات التسعير، والتوريد الإجباري للمنتجات الزراعية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى:

- تأسيس جهة قوية لوضع السياسات والتخطيط.
- إيجاد نقاط التقاء فعالة ضمن وزارة الزراعة بين المزارعين والمخططين والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.
- تعزيز النظام الإحصائي،وتكوين قاعدة بيانات ، ونظام إدارة معلومات قوي ومتطور.بتكلفة ٠,٥ مليون دولار.
- وجود أسواق ونظام معلومات تسويقية يجمع وينشر بيانات الأسواق والبيانات التسويقية بشكل يومي وأسبوعي، بتكلفة ١ مليون دولار.
- كما أن الوصول للإستخدام الأفضل للموارد الطبيعية، وضمان استدامتها مع الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي، والوصول إلى كفاءة استخدام الموارد الطبيعية حسب المعدلات العالمية، وبما يخدم الحاجات الانسانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب:

أ. جهة قوية، لإدارة هذه الموارد، والتخطيط البيئي.

ب. تعزيز القدرات لقياس المؤشرات والمنافع للمشاريع الزراعية الخدمية والمشاريع ذات الأثر البيئي، وتأمين الكوادر الفنية المدربة مما يتطلب لحظ وتأمين دورات متخصصة بذلك. بتكلفة ٠,٥ مليون دولار.

ت. البحث العلمي الزراعي يمثل حجر الزاوية في التنمية الزراعية، وحائط الصد لحماية الزراعة، وبسبب محدودية الموارد الزراعية في سوريا، وتحت ضغط الحاجة للمنتجات الزراعية لتغذية المجتمع ، تبرزالحاجة إلى الحصول على تقنيات حديثة ترفع الإنتاجية، ولا تضر بالبيئة، ولا بد لتحقيق ذلك من خلال:

- تعزيز دور البحوث العلمية الزراعية في وزارة الزراعة من خلال رفدها بالتخصصات العلمية الضرورية، عن طريق الإيفادات العلمية إلى الدول المتقدمة من مجموعة أصدقاء سوريا وعلى نفقتها، وتوفير البيئة المناسبة والمحفزة والمساعدة لاحتراف الباحثين، وإقامة مخابر للتقنيات الحيوية للانتقال من الطرق التقليدية إلى استخدام التقنيات المتطورة في استنباط السلالات النباتية والحيوانية، والاستفادة من الطيف المعرفي المتوفر في الجامعات الذي لايزال دوره محدود جداً في مجال البحث العلمي الزراعي، ولابد من وضع استرتيجة واضحة للبحث العلمي الزراعي بعد الوقوف على المشاكل التي تواجه الزراعة، وطرق حلها حسب برناج للأوليات، وتكوين فرق العمل البحثية الضرورية المشتركة، وتوفير مستلزمات عملها. بتكلفة إجمالية ٢,٥ مليون دولار.

- تقديم المعرفة للمزارعين، تتطلب تعزيز مؤسسات الإرشاد، ولتعزيز دور الإرشاد الزراعي هناك حاجة ماسة لتطوير المهارات التقنية والمعرفية للمرشدين. ودعم الوحدات الإرشادية بوسائط النقل، وببعض التجهيزات الضرورية من مجاهر. وعدسات، وأجهزة التحليل الأولية للتربة والمياه وأجهزة قياس الملوحة، والحموضة، والرطوبة، ومقاييس مطرية. وكذلك أجهزة الحواسب، وكاميرات الفديو، وأجهزة التصوير، وآلة تصوير فوتوكوبي، وتلفزيون وفيدوومسجلة، وجهاز داتو شو. بتكلفة ٢ مليون دولار.
- وإن تبني واستخدام التقنات الحديثة في الزراعة يتطلب تطوير اليد العاملة على مختلف الصعد وفي مجالات العمل الزراعي من خلال تعزيز التعليم الزراعي وإعادة التأهيل.

من هذا فإن الإدارة الفعالة والكفؤة في وزارة الزراعة هو مطلب أساسي لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، من خلال التوزيع الوظيفي للصلاحيات والمسؤوليات. وتقدر التكلفة الإجمالية لإعادة الهيكلة بـ ٦,٥ مليون دولار.

٢. اعتماد وتنفيذ السياسات التالية بالنسبة للإنتاج النباتي:

- زيادة إنتاجية وحدة المساحة وتخفيض تكاليف إنتاجها من خلال تحسين ظروف إدارة العمليات الزراعية، وتطوير استخدام المدخلات، والأصناف والأصول عالية الإنتاج،وكذلك الأصول والأصناف المقاومة للجفاف.
- تعديل التراكيب المحصولية والدورات الزراعية بما يتوافق مع الميزة النسبية لإنتاجية الأرض، وباتجاه زيادة البقوليات الغذائية والعلفية.
- زيادة مساحة المحاصيل القابلة للتصنيع والتصدير، والتوسع في زراعة نباتات الزينة والنباتات الطبية.
- إيلاء المحاصيل ذات الميزة النسبية أهمية كبرى، وزيادة قدرتها التنافسية من خلال تخفيض تكاليف إنتاجها.
- التمييز بين أنماط المحاصيل في ضوء مردودية كل لتر ماء.
- التوسع في اعتماد مبدأ الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات والمكافحة الحيوية، وتأمين متطلبات التطوير.
- تأمين متطلبات تطوير مراكز الحجر الزراعي والمخابر القائمة ورفع سويتها.
- تأسيس نظم معلومات تسويقية يؤمن المعلومات الكافية عن الأسواق الخارجية فيما يخص السلع المطلوبة وأوقات الحاجة والأسعار والمواصفات. ودراسة حركة المنتجات الزراعية في أسواق الجملة وكمياتها ونوعياتها وأسعاره في إطار السوق الداخلي.
- تشجيع إقامة الشركات والمؤسسات التسويقية في كافة القطاعات.
- إقامة اتحادات تعاونية نوعية للمنتجين الزراعيين توفر نظاماً تسويقياً للإنتاج يزيد من القدرة على المنافسة وتحسين كفاءة المنتج سواءً بتحسين عمليات مابعد الحصاد أو التصنيع.
- إقامة جمعيات تسويقية للمنتجين ذوي المصالح المتشابهة والمشتركة تساهم في تخفيض التكلفة، وزيادة أسعار البيع.

٢. اعتماد وتنفيذ السياسات التالية بالنسبة للإنتاج الحيواني

- تحقيق التكامل والتوازن بين الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني.
- إيلاء اهتمام خاص بسلالات الإنتاج الحيواني المتميزة الماعز الشامي الذي طور بقبرص وصرنا نستورده من هناك لتلبية الطلب الداخلي والخارجي). والبقرة الشامية (الذي طورتها اسرائيل بعد أن نقلت وحدات منها من غوطة دمشق في عشرينيات القرن العشرين وأطلقت عليه البقرة الإسرائيلية). وكذلك الأمر بالنسبة لغنم العواس القابل لتحسين إنتاجه من المواليد واللحم واللبن.
- تطوير إنتاجية الوحدة الحيوانة من المنتجات المختلفة (لحم، حليب، صوف، بيض)، وذلك بواسطة عمليات التحسين والتدريج وإدخال عروق حيوانية عالية الإنتاج.
- زيادة إنتاج الأعلاف الخشنة والأعلاف الخضراء
- تنمية مراعي البادية وتنظيم الرعي فيها.
- التركيز على تحسين إنتاجية أغنام العواس وإنتاج الكباش المحسنة وتوزيعها على المربين.
- تشجيع إقامة مزارع الماشية في مناطق الاستقرار الثالثة والرابعة وخاصة من الحيوانات الصغيرة المتأقلمة والمتأصلة (الأغنام، الماعز، الدواجن، الأرانب).
- وضع برامج خاصة للتقصي عن الأمراض الحيوانية المختلفة وإنشاء أنظمة إنذار مبكر بهذا الخصوص.
- تطوير المحاجر والمخابر البيطرية الخاصة بالثروة الحيواتية.
- تشجيع إقامة منشآت التصنيع في مناطق الانتاج مع التركيز على الجودة التي تحقق المواصفات العالمية.
- تشجيع العمل المشترك بين المنتجين الزراعيين لتنسيق نشاطاتهم وتحسين توزيع الخدمات فيما بينهم وتنظيم الحصول على الثروة الحيوانية، وإدارتها، بما يساهم بتخطي الأزمات وتخفيض تكاليف الإنتاج، ويحسن من مردودية العمل المشترك.
- دراسة حركة المنتجات الحيوانية في أسواق الجملة وكمياتها ونوعيتها وأسعارها في إطار التسويق الداخلي.
- تأمين مياه الشرب في البادية السورية وتنقيتها في بعض المواقع.

٤. إيلاء إهتمام خاص بالمجتمع الريفي

٤٧٪ من المجتمع السوري يسكن في الأرياف، وأعلى نسبة من الفقراء تعيش في المناطق الريفية، كما أن معدلات الهجرة من الريف إلى المدن خاصة للفئات ذات القدرة المهنية والشابة بازدياد بسبب التباين بين الريف والحضر، لذا سيتم العمل من خلال هذه الخطة على التهيئة لتحسين ظروف عيش سكان الأرياف، وتطوير مهاراتهم التقنية والمعرفية، وتحسين وضعهم الاجتماعي (تعليم وصحة)، وتمكينهم من الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية، والعمل على تدريب الموظفين القائمين بالعمل وكذلك القادة المحليين لأن مهنة العمل في برامج التنميةالريفية تعتبر مهنة حديثة نسبياً، وتعتمد على أسس اجتماعية واقتصادية، والاشتغال في الريف والإقامة بالقرى يحتاجان استعداد شخصي إضافة إلى ضرورة رفع جاذبية العمل في الريف. ويمكن إيجاز ما يتوجب القيام به في هذا المجال خلال الخطة المتوسطة:

- إقامة جهة مؤسسية للتنمية في المناطق الريفية
- توفير أطر تقنية وأكاديمية لها تكوين عال في الميدان التنموي بتكلفة قدرها ٠,٥ مليون دولار.
- بلورة وإنجاز برامج تنموية محددة الأهداف تستهدف السكان وتحافظ على البيئة بتكلفة قدرها بـ ٠,٤ مليون دولار.
- توفير قيادة محلية قادرة على لعب أدوار رائدة مؤثرة في عملية التنمية. بتكلفة قدرها ٠,٥ مليون دولار.
- بلورة وإنجاز العديد من المشاريع التنموية الريفية على كافة المحاور الإنتاجية.
- انعاش دور منظمات المجتمع والجمعيات المهنية الناشطة بالمجال الريفي. بتكلفة قدرها ٠,٥ مليون دولار.
- تنمية المشاركة في الفعالة في اتخاذ وتنفيذ قرارات التنمية بما فيها تنمية المجتمع المحلي. بتكلفة ٠,٣ مليون دولار.

وتقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بـ ٢,٢ مليون دولار.

٥. التركيز على البعد الاجتماعي للتنمية الزراعية

وذلك من خلال تقديم الدعم الفني والمادي لصغار المزارعين، وتطوير قدراتهم، وتنويع أنشطتهم الزراعية؛ لرفع المستوى المعاشي للأسر الريفية، بتأسيس مشاريع مولدة للدخل على شاكلة المشاريع التي ستدرج أدناه على أن يتم التوسع بها وتطويرها والإنتقال إلى مناطق جديدة مستقبلاً تتحمل حينها الأسر الريفية تكاليف إقامتها وإدارتها وكل شؤونها. وسيساهم الإرشاد الزراعي من خلال شبكة من الوحدات الإرشادية والذي تجاوز عددها ١١٧٩ في عام٢٠١٠ والتي يعمل بها ١٠٣٢٧ فني (٣٥٧٧ مهندس زراعي، ٢٢٠٧ مساعد مهندس، ٦٠٥ طبيب بيطري، ٤٤٣٨ مساعد بيطري) في تقديم المعونة الفنية في تنفيذ وإدارة هذه المشاريع.

المشاريع المقترحة للمرحلة المتوسطة

المشروع الأول: التربية المنزلية للدجاج

- موقع المشروع: المناطق الريفية.
- فترة المشروع: ٢ سنة.

مبررات وأ هداف المشروع:

- تنويع دخل الأسر الريفية.
- رفع المستوى المعاشي بزيادة دخل الأسرة.
- تطوير الإنتاج المنزلي بإدخال عروق من الدجاج عالية الإنتاج.
- تحسين نوعية التغذية عن طريق توفير البروتين الحيواني.

- المستفيدون: ٨٠٠ أسرة ريفية
- الميزانية: ١٨٨٠ دولار.
- الجهة الممولة: الهيئة العربية للإستثمار الزراعي، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المشروع الثاني: إدخال تربية الحبش في المنازل الريفية

- موقع المشروع: المناطق الهامشية والبادية (ديرالزور- الحسكة- الرقة- حلب)
- مدة المشروع: سنة واحدة.

المبررات:

- تنويع دخل الأسر الريفية.
- رفع المستوى المعاشي بزيادة دخل الأسرة.
- تطوير الإنتاج المنزلي بإدخال تربية الحبش.
- تحسين نوعية التغذية عن طريق توفير البروتين الحيواني.

آليات التنفيذ:

- توزيع ٢٠ رأس من طيور الحبش لكل منزل.
- تربية الطير ليبلغ وزنه ٢٠ كغ بعد ستة أشهر.

- المستفيدون: ١٠٠٠ من صغارالأسر الريفية.
- الميزانية: ٤٠٩ ألف دولار.
- الجهة الممولة: الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي، والمنظمة العربية العربية للتنمية الزراعية.

المشروع الثالث: إنتاج الأسماك والبط في خزانات الآبار المعدة لري المحاصيل الزراعية.

- الموقع: محافظة الحسكة.
- مدة المشروع: سنة واحدة.

المبررات والأهداف:

- استغلال برك تجميع مياه الآبار التي يعتمد عليها أغلب مزارعي المحافظة في ري أراضيهم.
- رفع المستوى المعاشي بزيادة دخل الأسرة.
- تنويع الإنتاج والقضاء على البطالة بسبب موسمية العمل الزراعي.
- تحسين نوعية التغذية لأسر المشروع وفي منطقته عن طريق توفير البروتين الحيواني.

آليات التنفيذ:

- يوجد في محافظة الحسكة حوالي ٢٧٠٠٠ بئر مستثمر،يلحق بكل بئر حوض أو بركة بمساحة دونم (١٠٠٠ م٢).
- يقوم المزارعون بضخ المياه في هذه الآبار ليلاً ويحرص أن تكون ممتلئة ويجدد ماءها خلال ري محصوله.
- ينفذ المشروع عند ٣٠٠٠ مزارع في الحسكة.

- الميزانية: ٢٤٠٠ ألف دولار.
- الجهة الممولة: الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المشروع الرابع: زراعة البيقية العلفية تحت أشجار الزيتون.

- الموقع: محافظات حلب وإدلب. حمص.
- مدة المشروع: سنة واحدة.

المبررات والأهداف:

- استغلال المساحات الفارغة بين أشجار الزيتون.
- زيادة وتنويع دخل مزارعي الزيتون.
- توفير مصادر علفية لمربي الحيوان في مناطق المشروع.
- تشجيع تربية الحيوان والتكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني.

آليات التنفيذ:

- اختيار ٢٠٠٠ هكتار في كل من محافظات حلب وإدلب، وحمص.
- تقديم البذار إلى المزارعين بمعدل ١٠٠ كغ/هـ.
- يقوم المزارعون بتأمين الزراعة والخدمة.
- المستفيدون: المزارعون الذين تتوفر عندهم الرغبة في المشاركة بالمشروع، ومربو الأغنام.

- الميزانية: ٥٢١ ألف دولار.
- التمويل: الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المشروع الخامس: الدورات التدريبية على تحسين القيمة الغذائية لبقايا المحاصيل الزراعية

- الموقع: مراكز المحافظات.
- مدة المشروع: ٢ سنة.

مبررات وأهداف المشروع:

- بناء وتطوير القدرات في استخدام بقايا المحاصيل الزراعية، ورفع قيمتها الغذائية.
- الإستفادة من بقايا المحاصيل الغذائية برفع قيمتها الغذائية بتحويلها إلى مواد قابلة للهضم من قبل الحيوانات
- زيادة وتعزيز المصادر العلفية.

آليات التنفيذ:

- تنفيذ ٦ دورات في حلب حول معالجة نواتج تقليم الزيتون – أحطاب القطن – تفل الشوندر.
- تنفيذ ٤ دورات في الرقة حول أحطاب القطن – تفل الشوندر.
- تنفيذ ٤ دورات في إدلب حول معالجة نواتج تقليم الزيتون – تفل الشوندر.
- تنفيذ٢ دورة في الحسكة حول معالجة أحطاب القطن.
- تنفيذ ١ دورة في الغاب حول تفل الشوندر.
- المستفيدون: ٦٨٠ أسرة (المستفيدون من هذه الدورات هم مربو الأغنام على تخوم البادية المحاذية للمناطق ذات الإنتاج الأعظمي من هذه المخلفات.

- الميزانية: ٥٥ ألف دولار.
- التمويل: مساهمة المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

ثالثاً. خطة طويلة المدى لفترة خمس سنوات.

تتوجه هذه الخطة إلى:

١. صيانة الموارد الطبيعية وتنميتها ورفع كفاءة استخدامها

تعاني الأراضي السورية من تدهور خصوبة الأراضي الزراعية بسبب الاستغلال الجائر، ونسبة التكثيف العالية، وعدم اتباع دورات التعاقب المحصولي، ومن التصحر التي بدأت مظاهره واضحة في البادية، وفي المناطق الهامشية الحدية المجاورة لها. كما تعاني المياه من تدني كفاءة الاستخدام، وغياب الترشيد الذي ترافق مع مواسم الجفاف، ولا يزال الري التقليدي هو الإسلوب السائد، وعليه تتوجه هذه الخطة إلى تأسيس مشاريع تعالج هذه المعوقات والمشاكل رئيسية لا زالت تواجه الزراعة السورية وتنطلق هذه الخطة مع الخطة متوسطة الآجل الممتدة لعامين التي سبق الحديث عنها. وفيما يلي الأعمال المقترح تنفيذها خلال هذه الفترة:

أ - مشروع التحول إلى الري الحديث.

يواجه القطاع الزراعي في سوريا تحدياً رئيساً في الوقت الحالي يتمثل بالاستخدام الجائر وغير الكفوء للموارد المائية والمحدودة أصلاً . حيث لم تتجاوز المساحات المروية ١٣٤١ ألف هكتار والتي لا يزال أكثر من ٧٠٪ منها يروى بالطرق التقليدية. ومن أجل تشجيع المزارعين على تحسين كفاءة استخدام المياه على مستوى المزرعة من خلال اعتماد نظم الري الحديث والذي يسمح بتوفير ما نسبته ٣٠ – ٥٠ ٪ من المياه والتي يمكن الاستفادة منها في زيادة المساحات المروية، هذا فضلا عن الزيادة في غلة المحاصيل المروية بطرق الري الحديث بنسبة مماثلة عن غلة المحاصيل المروية بالطرق التقليدية. أحدث صندوق الري الحديث لهذه الغاية غير أنه لم يكن فاعلاً فيما مضى حيث لم تؤخذ بالاعتبار الامكانات المادية للمزارعين وقدراتهم، فضلاً عن الإجراءات العديدة والمعقدة التي تطلبهتا تعليمات الصندوق، مما أعاق تطبيق هذه التقنية بالشكل المطلوب.

المشروع المقترح للتحول للري الحديث يشمل ما يلي:

- عنوان المشروع: تحويل ٥٠٠ ألف هكتار من المساحات المروية بالطرق التقليدية إلى مساحات مروية بطرق الري الحديث على مستوى الحقل خلال خمس سنوات، وبمعدل ١٠٠ ألف هكتار سنوياً.
- مدة تنفيذ المشروع: خمس سنوات.

أهداف المشروع:

- توفير كميات المياه اللازمة لزراعة وحدة المساحة من الأرض.
- زيادة المساحات المروية نتيجة للوفر في كميات مياه الري واستخدامها في أراضي جديدة.
- الحصول على إنتاج أكبر من المساحات المروية بطرق الري الحديث كما تم الإشارة إلى ذلك أعلاه.

آليات التنفيذ:

- تحديد المساحات التي سيتم تحويلها وتبعيتها.
- تقوم عناصر مديرية الري الحديث بوزارة الزراعة بالكشف الحسي على الأرض ومصادر ريها، ووضع مخطط كروكي لها.
- تحدد أجهزة وتجهيزت الري اللازمة حسب طبيعة الأرض والزراعات المخطط زراعتها.
- تتابع عمليات تنفيذ و تركيب التجهيزات والشبكة مع الصندوق المحدث لصالح الري الحديث.
- السعي إلى تركيب التجهيزات والشبكة وتقديم ذلك مجاناً للمزارع ما أمكن لضمان عملية التحول إلى الري الحديث بشكل متسارع والتخفيف عن المزارعين لوضعهم المادي غير المرضي والذي زاد سوءً في الفترة الماضية.

- الميزانية: تقدر تكلفة هذا المشروع ٣٤٠٥٠٠ ألف دولار على اعتبار أن تكلفة الهكتار الواحد هي بحدود ٦٨١ دولار.
- التمويل: من الدول الصديقة للشعب السوري ولصالح المزارع السوري، ويوضع في صندوق الري الحديث ليقوم بدوره في الإنفاق على المشروع.

ب - توسيع وتحسين حصاد المياه في المنطقة الجنوبية :

- الموقع: المنطقة الجنوبية
- مدة التنفيذ: ٣-٥ سنوات.

المبررات والأهداف:

- تم الحصول على غلة محصولية جيدة، وتحسين مواصفات التربة والمياه من مشروع نفذ في المنطقة الجنوبية و مول من منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) خلال الفترة ٢٠٠٧- ٢٠٠٩ . حيث استفاد المشروع من الطبيعة الطبوغرافية وظروف التربة لتطبيق تقنية الأحواض الصغيرة لحصاد المياه على مستوى المزرعة.
- استجاب المزارعين المشاركون بشكل كامل لتبني هذه التقنية، وسيستفاد من النتائج الإيجابية المتحصل عليها من المشروع السابق لتعميمها في المناطق البعلية لزيادة واستدامة الإنتاج الزراعي والمحافظة على الموارد الطبيعية.
- الاستفادة من موارد المياه السطحية النادرة في المناطق الجافة ونصف الجافة، لزيادة إنتاج هذه المناطق ولاسيما من الحبوب، والمحاصيل العلفية.

آليات التنفيذ:

- تنفيذ تقنيات الأحواض الصغيرة لحصاد المياه والتي تلائم الظروف الفيزيائية والمناخية في المنطقة الجنوبية.
- الاعتماد على الشراكة بين المؤسسات الزراعية الموجودة في منطقة المشروع والفاو والمستفيدين.
- توزيع تقنيات منخفضة التكاليف ملائمة وقابلة للوصول لها.
- الاستفادة من الخدمات الارشادية المستندة للمحتمع والجماعات المسخدمة للمياه ومشاركة المسفيدين.
- المستفيدون: الأسر العاملة في منطقة المشروع

- ميزانية المشروع: ١٤٠٠ ألف دولار منها:
- مساهمة الحكومة: ٢٥٪.
- مساهمة المانحين: ٧٥٪ من منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) ، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) .

ت - الإدارة المتكاملة لمساقط المياه في المنطقة الساحلية.

- الموقع: المنطقة الساحلية.
- فترة التنفيذ: ٥ سنوات.

المبررات والأهداف:

- تتميز المنطقة الساحلية بمعدلات أمطارها والتي تتجاوز ١٠٠٠ مم في معظمها، والمياه الناتجة عن هذه الأمطار تنحدر من المرتفعات وقد تسبب في طريقها بعض الأضرار البيئية من انجرافات للتربة وغيرها ولتصرف من خلال الوديان والأنهار وروافدها والسيول لتصب في البحر حيث تذهب هدراً. وسيمكنا المشروع من تجميع هذه المياه وحسن إدارتها والاستفادة منها.
- حماية الموارد الطبيعية والبيئية في الجبال والمناطق المنخفضة.
- تحسين الزراعة السطحية بما في ذلك إدارة المياه والتربة وتكثيف وتنويع الحاصيل.
- الاستفادة من المياه المجمعة في ري المزروعات وفي تربية الحيوان.
- تحسين المستوى المعاشي لسكان المنطقة.

آليات التنفيذ:

- بناء السدود الصغيرة والمصطحات بين التلال والمناطق الجبلية.
- استخدام أساليب حراثة ملائمة للزراعات السطحية، و مشاريع صغيرة للتحريج وتطوير (المساكب).
- تربية الأسماك في السدود الصغيرة وأحواض المياه.
- إقامة مشاريع صغيرة للتحريج وتطوير النشاطات السياحة.
- تطوير إدارة الغابات ومساقط المياه.
- المستفيدون: ٥٤٦٠ أسرة في منطقة المشروع.

- الميزانية: ٣٠٠٠ ألف دولار أمريكي منها.
- مساهمة الحكومة: ٢٥٪.
- مساهمة المانحين:الهيئةالعربية للاستثمار والإنماء . ٧٥٪

ث - مشروع تحسين إنتاجية الأراضي المروية المستصلحة في حوض الفرات.

- الموقع: محافظات الرقة، دير الزور، الحسكة.

المبررات والأهداف:

- الملوحة إحدى أكبر المشكلات التي تعاني منها الزراعة المروية في حوض الفرات. إذ إدخلت مساحات جديدة من الأراضي في الاستثمار الزراعي المروي دون أن يتم استصلاحها أو استزراع بعضها بصورة سليمة وفاعلة. ونظراً لأسباب متعددة يتعلق معظمها بالإسراف في استعمال مياه الري، أو استعمال مياه جوفية مالحة، دون أن يترافق ذلك مع إقامة شيكات صرف فعالة، مما يتسبب بخروج ٣-٥ آلاف هكتار سنوياً من الأراضي بسبب التملح. وفي هذا المجال يجب التركيز على الإدارة المتكاملة لعوامل إنتاج مجتمعة من تربة، ونبات، ومدخلات.
- تحسين إنتاجية الأراضي المستصلحة وخلال الإدارة المتكاملة لعناصر الإنتاج.
- الاستعمال الأمثل للموارد الأرضية والمائية لتحسين الإنتاج كماً ونوعاً
- ترشيد استعمال الترب والمياه والأسمدة بما يحقق الموازنة بين الإنتاج والبيئة.
- تدريب الكادر المختص في مجال المشروع.
- إرشاد المزارعين على الإستثمار الأمثل للأراضي المستصلحة وتقديم القروض اللازمة.
- إعداد دليل لتقويم أداء مشروعات استصلاح الأراضي واستثمارها، واعداد قائمة البيانات في هذا المجال وتعميمها.

آليات التنفيذ:

- استخدام وتطبيق الأبحاث العلمية في مجال الاستصلاح الأراضي.
- إقامة دورات تدريبية للعاملين والمزارعين في هذا المجال.
- تقديم القروض للمزارعين لمساعدتهم على استصلاح أراضيهم.
- إقامة حقول إرشادية رائدة في مجال استصلاح الأراضي المروية واستزراعها واستثمارها.
- المستفيدون: ١٥ ألف أسرة.

- الميزانية: ٣٠٠٠ الف دولار.
- الحكومة: ٢٥٪.
- مساهمة المانحين : (الفاو)، وصناديق اسلامية ٧٥٪.

ج - برنامج التنمية المتكاملة في البادية السورية (الرقة، دير الزور، الحسكة، ريف دمشق)

- الموقع: مناطق البادية في الرقة ودير الزور والحسكة وريف دمشق.

المبررات والأهداف:

- تعرضت البادية لاستثمارات زراعية منذ أوائل الستينات من القرن الماضي مثل زراعة الشعير والرعي الجائر، والتحطيب وتخريب التربة عبر الطرق العشوائية وغيرها من ممارسات أدت في النهاية إلى تدهور مواقع عديدة، كما أدت موجات الجفاف الطويلة إلى تسريع عملية التصحر على الرغم من التوقف عن فلاحة البادية منذ عدة سنوات، كل ذلك أدى إلى انخفاض مساهمة البادية في تغذية قطيع الأغنام من حوالي ٧٠٪ إلى أقل من ٣٠٪ في السنوات الأخيرة، حيث ازداد قطيع الأغنام من ١٠ مليون رأس لأكثر من ١٥ مليون رأس.
- الحد من ظاهرة التصحر في المناطق المعرضة للجفاف.
- إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة.
- تحسين إنتاجية الوحدة الحيوانية والإنتاج الحيواني.
- تطوير طرق التخديم الفرعية وتحسين مستوى الاتصالات والنقل والوصول إلى مركز التسويق.
- رفع مستوى الوعي في مواضيع الجفاف والتصحر ومكافحته.
- انشاء قواعد بيانات خاصة بالموارد الطبيعة.
- تطوير الكوادر وتعزيز قدرات المجتمعات.
- التنمية الكاملة لمناطق المشروع.
- المحافظة على المصادر الطبيعية والبيئية.
- تطوير وتنويع مصادر الدخل للسكان.

آليات التنفيذ:

- زراعة ١٠٠٠٠ هكتار بالبذور والشتول الرعوية.
- تنظيم الرعي في المساحات المزروعة بالتعاون مع الجمعيات التعاونية.
- تطوير شبكات الطرق.
- تحسين إدارة المياه التقلدية، باعتبارها مورد أساسي من الضروري توفيره للقاطنين وقطعان الماشية.
- استخدام الطاقات المتجددة
- تنمية المجتمعات المحلية.
- المستفيدون: ٩٠ ألف أسرة.

ميزانية المشروع: ١٠٠٠٠ ألف دولار.

مساهمة الحكومة: ٢٠٪.

مساهمة المانحين: الصناديق العربية ٨٠٪.

ح - الإدارة التشاركية المتكاملة لبادية محافظة حمص.

- الموقع: بادية محافظة حمص.
- مدة المشروع: ٥ سنوات.

المبررات والأهداف:

- تدهور الموارد الطبيعية في بادية حمص، وتعرض بعض مناطقها لظاهرة التصحر التي بدأت تظهر بشكل واضح، وانخفاض إنتاجية الوحدة الحيوانية في هذه البادية، والوضع غير المرضي لسكان تلك المناطق.
- إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة والحد من ظاهرة التصحر التي انتشرت في بعض مناطق بادية حمص وخلق بيئة مساعدة تأخذ بالاعتبار تدهور الموارد الطبيعية. و تطوير منهج تشاركي لإدارة الموارد الطبيعية.
- تحسين مستوى معيشة المجتمعات البدوية في محافظة حمص.
- الحفاظ على النتائج والتقنيات التي ثبت جدواها إلى الأجزاء الأخرى من البادية والعمل على نشرها.
- تحسين الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية للبادية وتقديم المساعدة الفنية في مجال التنوع البيئي والحياة البرية
- تحسين مشاركة المجتمع المحلي في إدارة وصيانة الموارد الطبيعية.
- تحسين الوضع الاقتصادي للمجتمعات البدوية من خلال تنوع الدخل.
- تطوير المؤسسات الوطنية العاملة في مجال إدارة المراعي، وتحسين القدرات على صيانة الموارد من خلال التدريب وبناء القدرات وتراكم المعرفة.

آليات التنفيذ:

- زيادة الوعي ورفع المهارات ومنح الاحساس بالملكية المشتركة للجمعيات المستهدفة.
- مشاركة المجتمع المحلي ومساهمته الفعالة في جميع مراحل المشروع.
- مساعدة الجماعات المشاركة لتستفيد من النشاطات التدريبية والتسهيلات الائتمانية وفرص توليد الدخل.
- التركيز الإضافي على صيانة التنوع البيئي والحيوي وحماية وإدارة الحياة البرية.
- إيلاء اهتمام خاص بشؤون المرأة البدوية وحاجتها الاجتماعية.
- المستفيدون: ٤٥ ألف مزارع ومربي مع التركيز على النساء.

- الميزانية: ٤٢١٣ ألف دولار.
- مساهمة الحكومة: ٢٥٪.
- مساهمة المانحين (الصناديق العربية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) ٦٥٪، القطاع الخاص: ١٠٪

خ - مشروع إكثار أغنام العواس المحسنة.

- الموقع: شريط المنطقة الهامشية المحيطة بالبادية.

المبررات والأهداف:

- الضعف النسبي في المتوسط العام لإنتاجية الأغنام من الحليب والتوائم في مجموع قطعان الأغنام السورية.
- عدم كفاية الموارد العلفية المحلية اللازمة لتطوير إنتاجية الأغنام.
- عدم كفاية شبكات المربين أو جمعيات أغنام العواس التي تهدف إلى صيانة هذا العرق وتحسين قطعانه وراثياً في أماكن تواجده.
- تعدد الجهات المؤثرة في إدارة شؤون الثروة الحيوانية ومشاريع تطويرها وضعف التنسيق فيما بينها.
- المساهمة في التنمية المستدامة لسكان الأرياف والحد من الفقر.
- توفير الاستقرار لصغار المربين عن طريق التحول من نظم الإنتاج التقليدية بصورة تدريجية إلى نظام الإنتاج المكثف وشبه المكثف.
- زيادة أعداد الأغنام العواس المحسنة وتوزيعها على المربين.
- زيادت دخل المربين العاملين في قطاع الثروة الحيوانية.
- خلق فرص عمل إضافية للمرأة الريفية من خلال زيادة إنتاج الحليب واعتماد نظام تصنيعه محلياً.

آليات التنفيذ:

- التحسين الوراثي لأغنام العواس، وتحسين الحليب ورفع نسبة التوائم.
- تكوين شبكات أو اتحاد لمربي أغنام العواس.
- تشجيع الاستثمارات المحلية والعربية في مجال الثروة الغنمية وتحويلها إلى صناعة متكاملة.
- المستفيدون: ١٥٠ ألف من صغار المربين وخاصة المنتسبين إلى شبكات أغنام العواس.

- الميزانية: ٨٧٥ ألف دولار
- مساهمة الحكومة ٣٠٪ .
- مساهمة المانحين: المركز العربي لدراسات المناطق الجافة (أكساد) ٦٠٪، القطاع الخاص: ١٠٪، وتقدر متطلبات هذه المرحلة بـ ٣٥٩٨٨٨ ألف دولار.

٢. الفرص الاستثمارية المتاحة أمام رجال الأعمال ودورها في تطوير الاقتصاد السوري

إن توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي (أسمدة، مواد لمكافحة الآفات الزراعية، أدوية بيطرية، لقاحات لتحصين الثروة الحيوانية، الأعلاف) بالكميات الكافية، والنوعيات الجيدة وفي الأوقات المناسبة، ينعكس على كمية الإنتاج الزراعي، ومواصفاته، ونظراً لأنه القسم الأكبرمن المواد المذكورة آنفا يتم استيرادها، وكثيراً ما كانت الأسمدة تصل بعد موعد إضافتها، وبكميات أقل من الإحتياج وعلى دفعات، ونتيجة ذلك تدنى الإنتاج بالرغم من تقديم المزارع لكل الخدمات الأخرى وتحمل تكلفتها. وكذلك الأمر بالنسبة لمواد مكافحة الآفات النباتية، التي يجب استخدامها في طور محدد من عمر الحشرة أو المتطفل ، ورش المبيد بعد هذا الوقت لايؤدي إلى نتيجة تذكر، مما يضطر المزارع إلى رش المبيد لأكثر من مرة، وينتج عن ذلك نقص في الإنتاج وتدني في النوعية، و تكلفة إضافية وتلوث للمحصول والبيئة. وكذلك الأمر بالنسبة للأدوية البيطرية واللقاحات الحيوانية، والأعلاف. مرات ومرات كانت تصفى قطعان من الأغنام أو الدواجن بسبب نقص الأعلاف، أو الجوائح المرضية. هذا من ناحية ومن ناحية أخري يكدح المزارع طول العام وبعد أن يجني محصوله يجد أسعاره في السوق قد تدنت، مما يضطره لبيعه بالسعر المعروض، يربي المزارع الأبقار في الغاب والساحل ودير الزور وبعد كل الخدمات يبيع الحليب بنصف أسعار الحليب في المحافظات الأخرى وذلك بسبب عدم وجود مصانع ألبان حديثة تستوعب إنتاجه، مثل ذلك الكثير.

من كل ما سبق فإن الزراعة السورية تحتاج من رجال الأعمال الإستثمار بالمشاريع الصناعية المنتجة لمستلزمات الإنتاج التي تم الإشارة إليها أعلاه، إضافة إلى إقامة صناعة زراعية تعتمد على الإنتاج النباتي والحيواني، وحتى الدخول في مشاريع الإنتاج الزراعي. لا سيما وقد تحول القطاع الزراعي وقطاع التصنيع الزراعي في سوريا من سوق مغلقة إلى أكثر انفتاحاً، واندماجاً مع السوق العالمي، فقد تم إلغاء إجازات التصدير لمعظم منتجات الأغذية الزراعية، وإلغاء حظر استيراد المنتجات الغذائية، وتم اعتماد نظام السوق المبني على التفاعل بين العرض والطلب، وعلى مبدأ التنافس. ونضجت التشريعات الاستثمارية فهنالك الإعفاءات الجمركية للآلات والتجهيزات المستوردة، والإعفاءات من ضرائب الدخل، وأقيمت المدن الصناعية المزودة بكافة الخدمات اللازمة للنشاط الصناعي من مياه وكهرباء واتصالات وصرف صحي ومحطات معالجة وطرق وفروع مصرفية، وتحددت الأهداف الاستثمارية، فإننا نعتقد بإعطاء الأولوية من حيث الاستثمار والتوسع في الأنشطة الصناعية التالية كفرص متاحة للاستثمار:

- مشاريع لتجمع وتسويق الحليب وتصنيعه ولاسيما في اللاذقية، ودير الزور، والغاب.
- مشاريع لتصنيع الأعلاف المركزة والجاهزة للأبقار والأغنام والدواجن ولاسيما في دمشق وحماة والحسكة.
- مشاريع لفرز وتوضيب الخضار والفواكه مع مخازن للتبريد ولاسيما في دمشق وحمص واللاذقية.
- مشاريع لتصنيع الأسمدة الآزوتية واليوريا.
- مشاريع لصناعة وسائل الإنتاج والمكننة الزراعية.
- مشاريع لتصنيع مستلزمات طرق الري الحديث.
- التوسع الأفقي في صناعة الغزل بحيث يتم تصنيع كامل كمية الأقطان المحلوجة المنتجة.
- التوسع الشاقولي في صناعة النسيج والألبسة الجاهزة والألبسة الداخلية والسجاد الصوفي، بما يساهم في تعظيم القيمة المضافة وزيادة حجم الصادرات من السلع المصنعة بدلاً من تصدير الخامات والسلع نصف المصنعة.

ونظراً لأن الظروف البيئية وتنوع السلع الزراعية طبقاً للتنوع البيئي فإن أولويات الاستثمار تتفاوت بين محافظة وأخرى أو من منطقة وأخرى وفقاً لما يلي:

المنطقة الجنوبية: (ريف دمشق – درعا – السويداء – القنيطرة)

تتميز هذه المنطقة بزراعة الأشجار المثمرة والخضار والزيتون والحبوب النجيلية وتربية الثروة الحيوانية، ومن المشاريع المقترحة في هذه المنطقة:

- مشاريع كونسروة (تعليب الخضار والفواكه – إنتاج رب البندورة).
- مشاريع فرز وتوضيب وخزن الفواكه.
- مشاريع تصنيع الحليب ومشتقاته مع مراكز تجميع للحليب.
- مشاريع تصنيع الأعلاف.
- مشاريع طحن وغربلة الحبوب.
- مشاريع تربية الأبقار والأغنام والنعام.
- مشاريع عصر الزيتون وتكرير وفلترة وتعبئة زيت الزيتون.
- معامل تصنيع مستلزمات طرق الري الحديثة.

المنطقة الوسطى (حمص – حماه – الغاب):

تتميز هذه المنطقة بزراعة المحاصيل الصناعية (قطن – شوندر سكري) والخضار والزيتون والأشجار المثمرة، بالإضافة لقسم كبير من الثروة الحيوانية، ومن المشاريع المقترحة:

- مشاريع تجميع وتصنيع الحليب والمنتجات الحيوانية.
- مشاريع صناعة الأعلاف من بقايا المحاصيل الزراعية.
- مشاريع فرز وتوضيب الخضار والفواكه.
- مشاريع عصر الزيتون وتكرير وفلترة وتعبئة زيت الزيتون.
- مشاريع تربية وتسمين الأبقار والأغنام والجواميس.
- معامل تصنيع مستلزمات طرق الري الحديثة.

المنطقة الشمالية (حلب – ادلب):

تتميز هذه المنطقة بزراعة الحبوب النجيلية والبقولية والقطن والأشجار المثمرة والخضار وتربية الحيوانات الزراعية، ومن المشاريع المقترحة في هذه المنطقة:

- مشاريع عصر الزيتون وتكرير وفلترة وتعبئة زيت الزيتون.
- مراكز تجميع وتصنيع الحليب وتصنيع مشتقاته.
- مشاريع كونسروة (رب البندورة – تين مجفف).
- مشاريع طحن وغربلة الحبوب.
- مشاريع صناعات غذائية من القمح (معكرونة – برغل).
- مشاريع تربية وتسمين الأبقار وإنتاج الحليب.
- معامل تصنيع مستلزمات طرق الري الحديثة.

المنطقة الساحلية (طرطوس – اللاذقية):

تتميز هذه المنطقة بزراعة الزيتون والأشجار المثمرة، (الحمضيات – التفاح – الرمان...) بالإضافة لقسم جيد من الثروة الحيوانية ومن المشاريع المقترحة:

- مشاريع عصر الزيتون وتكرير وفلترة وتعبئة زيت الزيتون.
- مشاريع كونسروة (عصير الحمضيات - رب البندورة).
- مراكز لتجميع الحليب وتصنيع مشتقاته.
- مشاريع لاستخلاص الملح البحري.
- مشاريع إقامة مسامك شاطئية مع معامل لتعليب السمك المنتج.
- مشاريع تربية وتسمين الأبقار وإنتاج الحليب.
- معامل تصنيع مستلزمات طرق الري الحديثة.

المنطقة الشرقية (الرقة – دير الزور – الحسكة):

تتميز هذه المنطقة بزراعة الحبوب النجيلية والبقولية والقطن بالإضافة إلى تربية الثروة الحيوانية، ومن المشاريع المقترحة:

- مشاريع تصنيع الحليب ومشتقاته.
- مشاريع تربية الأبقار والأغنام وإنتاج الحليب.
- مشاريع صناعة الأعلاف من بقايا المحاصيل الزراعية.
- مشاريع عصر الزيتون وتكرير وفلترة وتعبئة زيت الزيتون.
- مشاريع توضيب التمور.
- مشاريع لحلج الأقطان.
- مشاريع صناعات غذائية من القمح (معكرونة – برغل...).
- مشاريع طحن وغربلة الحبوب.
- مشاريع تربية الأسماك في بحيرة الأسد.
- معامل تصنيع مستلزمات طرق الري الحديثة.

ومن الجدير بالذكر أنه قد عرض في منتدى رجال الأعمال والاستثمار المنعقد في دمشق في الفترة ١٩- ٢١ / ١٢ / ٢٠١١ ملخص لدراسات الجدوى لمئة مشروع منها العديد من المشاريع الزراعية، والصناعات الزراعية، يمكن العودة إليها لأنها تغطي جزء مما يحتاجه القطاع الزراعي. يتضمن ملخص كل دراسة ما يلي:

- نبذة عن المشروع.
- الدراسة التسويقية (المنتج وجودته – الطلب – العرض – الفجوة بين الطلب والعرض – المنافسة والمنافسون – استرتيجيات البيع والشراء – الفرص والتهديدات ونقاط الضعف والقوة – إيرادات المشروع).
- الدراسة الفنية (الوصف الفني للمشروع – الأرض والبناء – الآلات والمعدات – وسائل النقل .....المستلزمات السلعية – الهيكل الإداري والتنظيمي)
- الدراسة المالية (تقدير التكاليف االاستثمارية – تقدير تكاليف التشغيل السنوية – التحليل المالي والاقتصادي – المؤشرات الاقتصادية).

وتجدر الإشارة إلى أن جميع تلك الدراسات. أوضحت جدوى هذه المشاريع حيث كانت مدة استرداد رأس المال بحدود ٣ سنوات، ومعدل العائد الداخلي لها تراوح بين ٢٧٪ و٤٥٪.

خطط العمل المطلوبة لإعادة بناء وتأهيل القطاع الزراعي.

أولاً. خطة قصيرة الأجل (المرحلة الإسعافية).

الخطة قصيرة الأجل مدتها ستة أشهر أو موسم زراعي. تعتمد هذه الخطة على:

١. **تمكين المزارعين من استئناف زراعة المحاصيل الاستراتيجية الرئيسية**، الشتوية منها والصيفية، والخضار، والأشجار المثمرة من خلال مَدِّهم بمستلزمات الإنتاج الزراعي الضرورية، والاستمرار بتقديم الرعاية والتغذية للثروة الحيوانية، والداجنة، بمستوى عام ٢٠١٠ ، وبتكلفة إجمالية قدرها ٥٧٢٣ مليون دولار. وإذا ما اقتصرت الخطة على تقديم مستلزما ت الإنتاج فقط من بذار، وأسمدة ومحروقات ومواد مكافحة وأعلاف وادوية بيطرية، فإن التكلفة تنخفض إلى ٢٨٧٧ مليون دولار منها:

- ٧١٤ مليون دولار للمحاصيل الشتوية.
- ٢٦٧ مليون دولار للمحاصيل الصيفية.
- ٣٤٤ مليون دولار للخضار.
- ٦٨٣ مليون دولار للأشجار المثمرة.
- ٨٦٩ مليون دولار للإنتاج الحيواني.

المجموع ٢٨٧٧ مليون دولار يتكون من التالي:

- قيمة أسمدة: ٩٩٧ مليون دولار.
- قيمة بذار: ٤٤٠ مليون دولار.
- قيمة محروقات: ٤١٠ مليون دولار.
- قيمة أعلاف: ٨٥٤ مليون دولار .
- قيمة مواد مكافحة نباتية وأدوية بيطرية: ١٣٣ مليون دولار.
- قيمة مواد أخرى: ٤٣ مليون دولار.

المجموع: ٢٨٧٧ مليون دولار.

٢. **تقديم آلات وتجهيزات زراعية للمزارعين الذين فقدوا آلياتهم وتجهيزاتهم** بسبب تدميرها منذ بداية الثورة حتى تاريخه و بقيمة ٣٩٤ مليون وجسب ما يلي:

- ١١٢٣٤ جرار زراعي بقيمة ٢٢٥ مليون دولار.
- ١١٢٠٥ محراث بقيمة ٨ مليون دولار.
- ٢٠٤٥ بذارة زراعية بقيمة ٤ مليون دولار.
- ٢٦١٣٧ مرش زراعي بقيمة ٤ مليون دولار.
- شبكات ري حديث بقيمة ٣٥ مليون دولار.
- ٥٩٥ حصادة دراسة بقيمة ٣٠ مليون دولار.
- ٢١٦٨٤ مضخة زراعية بقيمة ١٠٨ مليون دولار.

المجموع ٣٩٤ مليون دولار.

يقترح أن تمول هذه الخطة من قبل أصدقاء سورية.

ثانياً. خطة متوسطة الأجل تمتد لفترة سنتين.

تتوجه هذه الخطة إلى إعادة النظر في دور الدولة في إدارة القطاع الزراعي وتنفيذ السياسات والإجراءات التالية:

١. المواءمة مع التوجهات الاقتصادية على الصعيد العالمي:

سيتم العمل خلال هذه الفترة على تخفيض وإلغاء التشوهات التي تعترض القطاع الزراعي، لزيادة كفاءة استخدام الموارد المحلية بإلغاء دعم المستلزمات تدريجياً وتوجيه الدعم لمستحقيه، وتخفيض التدخل الحكومي في عملية التخطيط، والسير قدماً في عملية التحرير التجاري، وإزالة العوائق التجارية ومنع الاحتكار،ةتنفيذ السياسات الهادفة إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات السورية في الأسواق العالمية، وتنشيط دور القطاع الخاص في تسويق المنتجات وتطوير الخدمات والوظائف التسويقية، وإلغاء حصر تسويق المنتجات الزراعية بالدولة، والتخلي عن سياسات التسعير، والتوريد الإجباري للمنتجات الزراعية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى:

- تأسيس جهة قوية في وزارة الزراعة لوضع السياسات والتخطيط.
- وإيجاد نقاط إلتقاء فعالة ضمن وزارة الزراعة بين المزارعين والمخططين والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية.
- تأسيس نظام معلومات تسويقية يجمع وينشر بيانات الأسواق، والبيانات التسويقية بشكل إسبوعي ويومي
- جهة قوية ضمن الوزارة لإدارة هذه الموارد والتخطيط البيئي.
- تعزيز القدرات لقياس المؤشرات والمنافع للمشاريع الزراعية والخدمية ذات التأثير البيئي، وتأمين الكوادر الفنية.
- إيجاد أسواق وتأسيس نظم معلومات تسويقية يجمع وينشر بيانات الأسواق والبيانات التسويقية بشكل يومي وأسبوعي.
- تأسيس نظام إحصائي قوي، وقاعدة بيانات، ونظام إدارة معلومات. بتكلفة ٠,٥ مليون دولار.
- إعادة النظر في مؤسسات البحوث والإرشاد الزراعي والتأهيل والتدريب الزراعي.
- تعزيز دور البحوث العلمية الزراعية في وزارة الزراعة ورفدها بالتخصصات العلمية الضرورية. وتوفير بيئة عمل محفزة ومساعدة لاحتراف الباحثين في وزارة الزراعة.الإنتقال من الطرق التقليدية إلى استخدام التقنيات الحديثة في استنباط السلالات النباتية والحيوانية.
- تعزيز دور الإرشاد الزراعي من خلال تطوير المهارات التقنية والمعرفية للمرشدين الزراعيين ودعم الوحدات الإرشادية الزراعية بالآليات والتجهيزات الضرورية لتطوير أدائها.

٢. الاهتمام بالتنمية الريفية:

سيتم العمل خلال هذه الخطة العمل علي التأسيس لتحسين ظروف عيش ٤٧٪ من السكان، من خلال:

- إقامة جهة مؤسسية مكانية للتنمية الريفية.
- تطوير أطر تقانية أكاديمية لها تكوين عال في الميدان التنموي الريفي.
- توفير قيادة محلية قادرة على لعب أدوار رائدة مؤثرة في عملية التنمية.
- إنعاش دور منظمات المجتمع والجمعيات الناشطة بالمجال الريفي.
- بلورة وانجاز برامج تنموية محددة الأهداف تستهدف سكان الريف وعلى كافة المحاور الإنتاجية.
- تنمية المشاركة الفعالة في اتخاذ وتنفيذ قرارات التنمية ومنها عمليات تنمية المجتمع المحلي.

٣. التركيز على البعد الاجتماعي للتنمية الزراعية:

سيتم الحرص في هذه الخطة على تقديم الدعم الفني والمادي لصغار المزارعين، وتطوير قدراتهم، وتنويع أنشطتهم الزراعية، لرفع المستوى المعاشي للأسر الريفية بتأسيس مشاريع مولدة للدخل مشابهة للمشاريع المدرجة أدناه:

- ١٨٨٠ ألف دولار لمشروع التربية المنزلية للدجاج في المناطق الريفية.
- ٤٠٩ ألف دولار لمشروع إدخال الحبش في المنازل الريفية.
- ٢٤٠٠ ألف دولار لمشروع تربية الأسماك والبط في خزانات آبار محافظة الحسكة.
- ٥٢١ ألف دولار لمشروع زراعة البيقية تحت أشجار الزيتون.
- ٥٥ ألف دولار لمشروع دورات تدريبية على تحسين القيمة العلفية لمخلفات المحاصيل.

ثالثاً. خطة طويلة الأمد تمتد لفترة خمس سنوات.

تتوجه هذه الخطة إلى:

١. صيانة الموارد الطبيعية وتنميتها ورفع كفاءة استخدامها:

شملت هذه الخطة سبع مشاريع هامة تهدف إلى صيانة الموارد الأساسية (مياه، أرض ، بادية) والحفاظ عليها، وتطوير إنتاجيتها، منها: الإنتقال المتسارع باتجاه الري الحديث، وتحسين إنتاج الأراضي المستصلحة في حوض الفرات، وحماية البادية والمنطقة الهامشية المجاورة لها. قدرت تكاليف هذه المشاريع بـ ٣٥٩٨٨٨ ألف دولار منها:

- ٣٤٠٥٠٠ ألف دولار لمشروع تحويل ٥٠٠ ألف هكتار لريها بطرق الري الحديثة.
  يمول من أصدقاء الشعب السوري.
- ١٤٠٠ ألف دولار لمشروع تحسين حصاد المياه في المنطقة الجنوبية.
  يمول من الفاو.
- ٣٠٠٠ ألف دولار لمشروع الإدارة المتكاملة لمساقط المياه في المنطقة الساحلية.
  يمول من إيفاد.
- ٣٠٠٠ ألف دولار لمشروع تحسين إنتاجية الأرض المروية المستصلحة في حوض الفرات.
  يمول من صناديق إسلامية.
- ١٠٠٠٠ ألف دولار لمشروع التنمية المتكاملة في البادية السورية في المحافظات الشرقية.
  يمول من الصناديق العربية.
- ٤٢١٣ ألف دولار لمشروع الإدارة المتكاملة لبادية حمص.
  يمول من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
- ٨٧٥ ألف دولار لمشروع إكثار أغنام العواس في المنطقة الهامشية المجاورة للبادية.

٢. الفرص الاستثمارية المتاحة أمام مجتمع الأعمال لتنمية الاقتصاد:

- مشاريع لتجمع وتسويق الحليب وتصنيعه ولاسيما في اللاذقية، ودير الزور، والغاب.
- مشاريع لتصنيع الأعلاف المركزة والجاهزة للأبقار والأغنام والدواجن ولاسيما في دمشق وحماة والحسكة.
- مشاريع لفرز وتوضيب الخضار والفواكه مع مخازن للتبريد ولاسيما في دمشق وحمص واللاذقية.
- مشاريع لتصنيع الأسمدة الآزوتية واليوريا.
- مشاريع لصناعة وسائل الإنتاج والمكننة الزراعية.
- مشاريع لتصنيع مستلزمات طرق الري الحديث.

The Rehabilitation of the Agricultural Sector

Abstract

This is just a summary of the complete study. It covers an overview of the agriculture in Syria and the recommendation for three-phase planes, immediate, medium and long terms.

Overview

- **Geographical and Environmental Characteristics**

  Syria occupies a prime location on the east coast of the Mediterranean Sea; The Syrian territory is divided according to its geographical nature from the West to the East to: coastal region, mountainous area, the interior, and then the Badia (Desert) region. This diverse spread of land has caused a variation in rainfall throughout the country where it starts with excess of 600 mm in the coastal area and the mountains and decreases all the way to up to 100 mm towards the east. As a result, the crops vary from region to another based on these rainfalls.

- **Natural Resources**

  Agricultural Land:

  Syria has an area of 18.51 million hectares, of which 33% is suitable for agriculture, 46% is grasslands, and 3% of forest; whereas the rest is not suitable for agriculture. The total area arable land as of 2010 was 6.045 million hectares, of which only 5.7 million hectares were invested. In general agriculture in Syria have been affected by the decrease of rainfalls, increasing urbanization of arable lands, the salinization of irrigated land (Euphrates region), and desertification in the desert and the marginal areas.

  Water Resources:

  The estimated net annual water resources available for investment from fixed sources are 14 billion m3. The agricultural sector consumes 90% of these resources. The water resources, despite of being inadequate, suffers from inefficiency of use, absence of rationalization and sustainability as standard methods of irrigation

are still predominant.

Desert and Grasslands:

The area of meadows and pastures is 8.212 million hectares dominated by sheep farming, has been in constant retreat due to decrease of rainfall, overgrazing, vulnerability to erosion, and the deterioration of plants edible by sheep.

- **Investment of agricultural resources**

In 2010, the agricultural resources (land and water) were invested to produce agricultural and food products as the following:

- *Wheat:* 745 thousand hectares of irrigated crops, and 854 thousand hectares of rainfed crops.
- *Barley:* 1465 thousand hectares of rainfed crops.
- *Legumes:* 196 hectares of rainfed crops.
- *Cotton:* 172 thousand hectares of irrigated crops.
- *Corn:* 37 thousand hectares of irrigated crops.
- *Vegetables:* 1000 hectares of both irrigated and rainfed crops.
- *Fruit Trees:* 992 thousand hectares both irrigated and rainfed.

- **Action plans required for the reconstruction and rehabilitation of the agricultural sector.**

1. ***Short-Term Plan (Immediate Phase)***

This plan spans over the period of six months or one growing season and is based on the resumption of growing the major strategic crops, both winter and summer crops, in addition to vegetables and fruit trees. It also continues to provide the care and feeding for livestock and poultry at same level of 2010, at a total cost of $ 5723 million.

If the plan is to be limited to only providing supplies of seed production, fertilizer, fuel and pest control materials as well as and

feed and veterinary medicines, the cost will go down to $2877 million as the following:

- $ 714 million for winter crops ($601 million for wheat)
- $267 million for summer crops ($216 million for cotton)
- $344 million for summer vegetables ($165 million for potato)
- $683 million for fruit trees ($377 million for olive trees)
- $869 million for livestock production

This plane is to be funded by the Group of Friends of the Syrian People.

2. Medium-Term Plan

This plan spans over two years and it targets the following:

- **Work on the completion of a new administrative restructure of the Ministry of Agriculture**

The need to harmonize the modern Syria with the global economic trend requires:

I. Establishing a strong and decisive administration in the Ministry of Agriculture for strategic planning and policy writing
II. Finding effective points of convergence within the Ministry of Agriculture between farmers, planners, the private sector, and non-governmental organizations
III. Establishment of a marketing information system that collects and publishes market data on weekly or daily basis
IV. It also requires sustainable development and protection of natural resources, climate change, and the transition to work in difficult environments, which can be achieved through:
    a. A qualified and skilled committee within the ministry to manage resources and do environmental planning.
    b. Strengthening the capacity to measure indicators and benefits for the agricultural and service projects with environmental impact, and recruiting qualified personnel.

c. Restructuring or even re-assessing the institutions of agricultural research and extension, rehabilitation and agricultural training.
d. Strengthening the role of agricultural research in the Ministry of Agriculture and supplying it with the necessary scientific disciplines.
e. Providing a stimulating work environment and help for professional researchers in the Ministry of Agriculture.
f. The transition from traditional methods to the use of modern technologies in the development of plant and animal breeds.
g. Strengthening the role of agricultural coaching and guidance through the development of technical skills of agricultural coaching personnel.
h. Supporting the agricultural coaching and guidance units with equipments and technologies necessary to improve its performance.

– **Rural development:**

This plan will work to establish means to improve the living conditions of 47% of the population through:

I. The establishment of an institutional entity for rural development.
II. Development of technological and academic frameworks with high configuration in the field of rural development.
III. Providing local leadership capable of playing leading roles in the development process.
IV. Reviving the role of civil society organizations and associations that are active in the rural field.
V. Development and completion of targeted development programs aimed at the rural population and all axes of productivity.
VI. Development of effective participation in the making and implementation of development decisions, including the development of the local community.

- **The focus on the social dimension of agricultural development:**

This plan will take on providing technical and financial support for small farmers, developing their abilities, and diversifying their agricultural activities in order to raise the standard of living of rural families by establishing income-generating projects similar to the projects listed below:

1. $1880 thousand for project “Backyard Poultry” in rural areas.
2. $409 thousand to introduce “Turkey Project” to rural homes.
3. $2400 thousand for the project of raising fish and ducks in wells, tanks in Hasakah province.
4. $521 thousand for the project of vetch cultivation under the olive trees.
5. $55 thousand dollars for the training courses project to improve the feed value of crop residues.

This plan proposes securing the funding from the Arab Authority for Agricultural Investment and Development, and the Arab Organization for Agricultural Development.

3. Long-Term Plan

This plan spans over 5 years and aims at the maintenance and development of natural resources and the raise the efficiency of use. It consists of several major projects aimed at maintaining, sustaining and developing the basic resources (water, land) as well as improving productivity.

The estimated cost of these projects is $359,888,000; some of these projects are:

1. $340,500,000: The cost to divert 500,000 hectares to be irrigated with modern irrigation methods. This project is proposed to be funded by the Group of Friends of the Syrian People.
2. $1,400,000: The cost to improve water harvesting projects in the Southern region. This project is proposed to be funded by FAO and ACSAD
3. $3,000,000: The cost for the project on integrated management

of watersheds in the coastal region. This project is proposed to be funded by The Arab Authority for Agricultural Investment and Development.

4. $3,000,000: The cost of a project to improve the productivity of irrigated land in the Euphrates basin. This project is proposed to be funded by the Islamic funds.
5. $10,000.000: The cost of the Integrated Development Project in the Syrian desert in the eastern provinces. This project is proposed to be funded by Arab funds.
6. $4,213,000: The cost of the project of the integrated management of the desert in Homs. This project is proposed to be funded by the International Fund for Agricultural Development.
7. $875,000: The cost of the Awassi sheep breeding project in the marginal area adjacent to the desert. This project is proposed to be funded by the ACSAD.

- **Investment opportunities available for the business community to develop the sector**

  - Collecting and marketing of milk and manufactured dairy products especially in Lattakia, Deir ez-Zor, and Al-Ghab valley.
  - Manufacturing of concentrated and ready feed for cows, sheep and poultry, particularly in Damascus, Hama and Hasakah.
  - Sorting and packaging of fruits and vegetables with cooling storages, particularly in Damascus, Homs and Latakia.
  - Manufacturing of nitrogenous fertilizers and urea.
  - Manufacturing the production machineries and other means of agricultural production.
  - Manufacturing the requirements of modern irrigation methods.